الاستصحاب ودوره في توجيه الشواهد النحوية والصرفية

al-ʾIstiṣḥāb and its Role in Explaining Syntax and Morphology Citations

al-ʾIstiṣḥāb dan Peranannya dalam Mencorakkan Pengkaedahan Isu Tatabahasa dan Morfologi

إبراهيم محمد أبو اليزيد خفاجة*

ملخص البحث:

تأثرت علوم اللغة العربية في نشأتها بالعلوم الشرعية وخاصة علم الفقه، حيث صاغ النحويون أصولهم النحوية على نمط الأصول الفقهية، وساروا على درب الفقهاء في ذلك، واتجه النحويون إلى الإغراق في التعليل والتأويل والجدل. وشغل البحث في أصول النحو حيزًا كبيرًا من تفكير علماء العربية، واستخدموا تلك الأصول في صوغ وتفسير القواعد التي تحكم اللسان العربي ومن بين تلك الأصول (الاستصحاب). وقد كان للاستصحاب مكانة متميزة في أصول النحو العربي على الرغم من مجيئه في مرتبة متأخرة بعد السماع والقياس، وهذا البحث محاولة للكشف عن هذا الدليل، وبيان مكانته بين أدلة النحو العربي، وعلاقته بقضاياه، وبيان دوره في تفسير وتوجيه عدد كبير من القضايا النحوية والصرفية والشواهد التي ثار حولها خلاف بين النحويين على اختلاف عصورهم ومذاهبهم واتجاهاتهم الفكرية، كذلك إلقاء الضوء على ما يقدمه هذا الدليل من معلومات تتعلق

* أستاذ النحو والصرف والعروض المساعد، كلية المجتمع بالقويعية، جامعة شقراء، السعودية.

ببعض الشواهد التي وردت مستصحبة لأصولها، والتي عبرها ملاحظة التطور التاريخي للغة العربية ودراسة بعض مظاهره.

الكلمات المفتاحية: الاستصحاب– الحال– الأصل– الفرع– الضرورة.

Abstract:
Arabic Language studies were been influenced in their formation with Islamic studies most especially Islamic Jurisprudence (Al- Fiqh). The Arabic Grammarians designed their grammatical basis in line with jurisprudence's. Arabic Grammarians followed Greek trends on their explanation, interpretations and argumentations. Research on formation of Arabic Grammar takes a vast place from reasoning of Arabic Language erudite thoughts. These fundamental basis were used for design and explanation of rules that monitor and judge Arabic Language. Among these basis is *al-ʾIstiṣḥāb* Conjunction. Despite its late arrival after *Samā*' audible and *Qiyās* analogy, this term retained a distinguished place in fundamental basis of Arabic Grammar. This research is going to explore this proof and emphasis its statue among Arabic Grammar guides, its relationship with some issues and elaborating its role in explanation and directing a vast number of Syntax and Morphology issues and citations that raised varieties among Grammarians irrespective of their eras, doctrines, and thoughts trends. And to shade more light and what this symptom contributes to knowledge, which are related to some grammatical evidences that have been found in accompany of these basis. Some noticeable and long aged development for Arabic Language and study of its phenomenon completed through it.

Keywords: *al-ʾIstiṣḥāb* - Condition- Foundation- Branch- Neccesity.

Abstrak:
Ilmu-ilmu bahasa Arab pada awalnya terpengaruh dengan ilmu-ilmu syariah khususnya Ilmu Fiqh. Para sarjana bahasa meletakkan kaedah tatabahasa mereka berdasarkan kepada format kaedah-kaedah Fiqh dan bersandarkan kepada pendekatan para Fuqaha' dalam usaha mereka. Ini seterusnya menjadikan perbahasan bahasa menjadi begitu dalam kupasannya dengan pentakwilan yang pelbagai dan perbahasan yang berpanjangan. Kaedah-kaedah asal bahasa merupakan memonopoli perbahasan sarjana bahasa di waktu itu. Ia diguna pakai dalam menghuraikan kaedah-kaedah yang menjadi landasan bahasa Arab dan di antaranya ialah *al-ʾIstiṣḥāb*. Kaedah ini mempunyai kedudukannya yang tersendiri dalam tatabahsa Arab walaupun dari segi kedudukannya ia adalah selepas kaedah dengar dan qiyas. Kajian ini bertujuan menyingkap kaedah pemberian dalil ini, kedudukannnya dalam hirarki kaedah-kaedah utama bahasa dan juga isu-isu yang berkaitan. Peranannya dalam mencorakkan pengkaedahan beberapa isu tatabahasa dan morfologi serta masalah berbangkit yang menjadi perdebatan di antara sarjana bahasa yang berbeza-beza mazhab serta zamannya. Beberapa dalil

yang dikemukakan oleh kaedah ini juga akan dianalisa sepanjang perkembangan pengkajian bahasa Arab dalam sejarahnya.

Kata Kunci: *al-ʾIstiṣḥāb*- Keadaan- kaedah tatabahasa- Cawangan- Keperluan.

مقدمة:

بعدما انتشرت الفتوحات الإسلامية في القرن الأول من الهجرة النبوية المباركة، ودخل الناس في دين الله أفواجًا، وبدأ التواصل والتمازج بين العرب وغيرهم من الأجناس الأخرى؛ من فرس وروم وبربر، واستقرت الأوضاع السياسية في أرجاء الدولة الإسلامية الناشئة، بدأ الضعف في اللسان العربي يظهر، وتفشّى اللحن على الألسنة، وخاصة على ألسنة الموالي ممن لا يحسنون اللسان العربي، فهبَّ العلماء والحكماء منذ فترة مبكرة وساعدهم الأمراء والخلفاء للتصدي لهذه الظاهرة، حفاظًا على لغة الوحي الكريم، ومساعدة لغيرهم من المسلمين من غير العرب على تعلُّم اللسان العربي، فصاغوا القواعد ووضعوا الأسس التي يستقيم بها اللسان، وخطوا خطوات مباركة في هذا المجال وتركوا لنا تراثاً زاخرًا من الكتب والمؤلفات.

فقد قام علماء العربية باستقراء لغة العرب وجمعوا كثيرًا من مفرداتها، ودرسوا أصواتها وحروفها، ووضعوا لها أصولاً تجمع شواردها وتقيد أوابدها نحوًا وصرفًا ودلالةً، وبذلوا في سبيل تحقيق هذه الغاية الشريفة الغالي والنفيس، فقطعوا البوادي وجابوا القفار وشافهوا العرب الأقحاح الذين خلصت ألسنتهم من العجمة، وسلمت سليقتهم من اللحن والتحريف، ووضعوا شروطًا للنقل وحدودًا للاستشهاد، فجمعوا كثيرًا من المواد اللغوية ثم قاموا بتصنيفها وترتيبها، وبنوا على أساسها قواعد ثابتةً، وأصولاً محكمةً، ورغم احتكامهم إلى معيار الكثرة في بناء القواعد، فإنهم مع ذلك لم يغفلوا الإشارة إلى القليل والنادر والشاذ، وحاولوا تفسيره في ضوء قواعدهم الأصلية، وبحثوا عن مبررات الخروج على هذه القواعد.

ومع أن العلوم الشرعية كانت أسبق من حيث النشأة من العلوم اللغوية، إلا أن العلوم اللغوية كانت وما زالت ضرورة ملحة لفهم النص القرآني وتفسيره واستنباط أحكامه، ومن أجل هذه الغاية الشريفة نشأت العلوم الشرعية والعلوم اللغوية على حدٍّ سواء، كما اشترط

في الفقيه أو المفسر أن يكون عالماً باللغة، بارعًا في اللسان العربي، ومنذ اللحظة الأولى لنشأة هذه العلوم وهي لا تنفك وثيقة الصلة ببعضها، ومن أوضح مظاهر هذا الارتباط هو ارتباط أصول النحو بأصول الفقه، حيث سار النحويون على الدرب نفسه الذي سلكه الفقهاء والأصوليون في صياغة قواعدهم واستنباط أحكامهم.

ومن الأصول المشتركة بين النحويين والفقهاء: السماع، والقياس، والاستصحاب. إلا أن هذا الأصل الأخير وهو الاستصحاب، وإن كان من الأصول والأدلة المعتبرة عند النحويين والفقهاء على حدٍّ سواء، إلا أنه ليس في قوة الأدلة الأخرى، ولا يُلجأ إليه إلا حيث لا دليل. ومع ذلك يمكن أن يفسر لنا هذا الأصل كثيرًا من القضايا اللغوية التي كثر الخلاف حولها، كما يمكن استخدامه في توجيه عدد من الشواهد النحوية والقراءات القرآنية التي اختلف حولها النحويون؛ لذا عقدت العزم على دراسة هذا الدليل، وبحث إمكانية استخدامه في ذلك. واخترت له عنوان: "الاستصحاب ودوره في توجيه الشواهد النحوية والصرفية".

فعلى الرغم من التصريح بضعف دليل الاستصحاب بين غيره من أدلة النحو وأصوله، إلا أنه يمكن من خلاله تفسير عدد من القضايا التي كانت مثار خلاف بين النحويين على مر العصور، كما يمكن من خلاله تفسير عدد من مظاهر التطور اللغوي في ضوء القواعد الكلية التي صاغها النحويون واللغويون. ومن هنا جاءت فكرة هذا البحث، وذلك لاستكشاف ملامح هذا الدليل الضعيف وبيان مكانته الحقيقية بين أدلة النحو المعتبرة، وبيان المشكلات التي يمكن حلها من خلاله، ومناقشة بعض الشواهد التي وردت في كتب النحو ويمكن تفسيرها في ضوئه، والكشف عن أوجه استخدام النحويين له، وأنه في الأساس ينبني على قضية افتراضية هي قضية الأصالة والفرعية، وعلى الرغم مما يقال في هذه القضية، خاصة في ظل عدم التأكد التاريخي من صحة بعض الأصول، إلا أنها تسهم بشكل أو بآخر في رصد التطور التاريخي لقواعد اللغة ومفرداتها، خاصة في ظل وجود الشواهد والدلائل الدالة على ذلك.

ولعل الجديد الذي يقدمه هذا البحث هو محاولة الاستفادة من استصحاب الحال في توجيه وتفسير الشواهد النحوية والصرفية والقراءات القرآنية التي جاءت مخالفة للقياس

والقواعد النحوية، سواء أكانت العلة في ذلك استصحاب أصل الوضع أم أصل القاعدة أم أصل الاستعمال.

ولقد شجعني على بحث هذا الموضوع أن ما قدم فيه من دراسات حتى الآن لم يفِ بالغرض ولم يكشف عن جوانب الاستفادة من العمل بهذا الدليل. فقد تناوله عدد من النحويين القدماء من أمثال ابن جني، وأبي البركات الأنباري، والسيوطي، وغيرهم إلا أن دراستهم له جاءت متفرقة، ولم تكشف عن جوانب الاستفادة منه باستثناء بعض المسائل التي رجحها البصريون في ضوئه وذكرها الأنباري في كتابه "الإنصاف في مسائل الخلاف". أما في العصر الحديث فقد تناوله أستاذنا تمام حسان في كتابه "الأصول"، كما تناوله عدد من الباحثين في أطروحاتهم الجامعية في ثنايا حديثهم عن أصول النحو العربي لدى بعض النحويين القدماء، وتناوله باحثون آخرون منهم خليل ياسر البطاشي،[١] وعاطف خليل.[٢]

والملاحظ على جميع هذه الدراسات الحديثة أنها لم تقدم جديدًا حيث اكتفى معظمها بذكر التعريفات التي وردت له لدى القدماء مع ذكر بعض المسائل المتعلقة به والتي أوردها الأنباري في كتابه "الإنصاف في مسائل الخلاف". باستثناء ما قدمه تمام حسان من تفصيلات أدت إلى كشف بعض الغموض الذي اكتنف هذا الدليل ردحًا من الزمن. وسيرد الحديث عن هذه الدراسات والرأي فيها في المبحث الأول من هذه الدراسة.

وقد استخدم الباحث طريقة خاصة في هذا البحث حيث تتبع الآراء التي ذكرها العلماء وقام بجمعها وحاول مناقشتها والترجيح بينها، كما اجتهد في سرد الأمثلة اللغوية التي توضح نقاط البحث وتؤيد فكرته، وحاول الجمع بين النظرية والتطبيق، ومن ثم فالمنهج الغالب على البحث هو المنهج الوصفي.

أولاً: تعريف الاستصحاب ومكانته بين الأدلة

١ – *الاستصحاب في اللغة:*

الاستصحاب في اللغة مادة (صحب)، وتدور معاني هذه المادة في المعاجم العربية حول المصاحبة والمعاشرة والملازمة، والدعوة إلى الصحبة، يقال صحبه: عاشره. والصاحب:

المعاشر، والجمع أصحاب. واصطحب الرجلان وتصاحبا، واصطحب القوم: صحب بعضهم بعضًا. واستصحب الرجل: دعاه إلى الصحبة، وكل ما لازم شيئاً فقد استصحبه. وأصحبته الشيء: جعلته له صاحبًا. واستصحبه دعاه إلى الصحبة ولازمه. وصحب فلان فلاناً: لازمه وعاشره.[٣]

٢ – *تعريف الاستصحاب في الاصطلاح:*

أ– تعريف الاستصحاب عند الفقهاء:

عرفه ابن القيم فقال: "قد تنازع النَّاس في الاستصحاب، ونحن نذكر أقسامه ومراتبها فالاستصحاب: اسْتِفْعَالٌ من الصُّحبَة، وهي اسْتِدَامَةُ إثبات ما كان ثابِتاً أو نفي ما كان منفيّا".[٤] ثم ذكر أقسامه فقال: "وهو ثلاثة أقسامٍ: استصحاب الْبَرَاءَةِ الأصليَّة، واستصحاب الوصْف المُثْبِتِ للحكمِ الشَّرعيِّ حتّى يثْبُت خلافُه، واستصحاب حكمِ الإجْمَاعِ فِي مَحَلِّ النِّزَاعِ".[٥]

وعرفه السيوطي فقال: "استصحاب الحال شرعًا هو بقاء الشيء على حله أو حرمته حتى تقوم قرينه أو دليل تخرجه عن ذلك".[٦] ومثل له فقال: "إذا حلف ليأكلنَّ هذا الرغيف غدًا فأتلفه اليوم قبل الغد، فهل يحنث في الحال أو حتى يجيء الغد؟ وجهان أصحهما الثاني".[٧]

وعرفه الشوكاني بأنه: "بقاء الأمر ما لم يوجد ما يغيِّره، بمعنى أن ما ثبت في الماضي فالأصل بقاؤه في الزمن الحاضر والمستقبل".[٨]

وعرفه علي حسب الله بقوله: "الاستصحاب لغةً طلب المصاحبة، وعند الأصوليين: الحكم على الشيء بما كان ثابتًا له أو منفيًّا عنه لعدم قيام الدليل على خلافه، فمعناه عدم قيام الدليل على تغير حكم سابق".[٩] وفسَّر ذلك فقال: "فكل طعام وشراب ليس في الشرع ما يدل على حرمته يكون مباحًا؛ لأنَّ الله تعالى إنما خلق ما في الأرض لينتفع به الناس كما قال تعالى: ﴿ هُوَ ٱلَّذِى خَلَقَ لَكُم مَّا فِى ٱلْأَرْضِ جَمِيعًا ثُمَّ ٱسْتَوَىٰٓ إِلَى ٱلسَّمَآءِ فَسَوَّىٰهُنَّ سَبْعَ سَمَٰوَٰتٍ ۚ وَهُوَ بِكُلِّ شَىْءٍ عَلِيمٌ ﴾.[١٠] ولا يكون كذلك حتى يقوم دليل على الحرمة.. فالأصل بقاء ما كان على ما كان حتى يثبت خلافه".[١١]

وعرفه الشيخ محمد أبو زهرة فقال: "هو استدامة ما كان ثابتًا ونفي ما كان منفيًا، أي: بقاء الحكم نفيًا وإثباتًا حتى يقوم دليل على تغير الحال".[١٢] ومن أمثلته: من علمت حياته في زمن معين، فإنه يحكم باستمرار حياته حتى يوجد دليل على وفاته، فالمفقود مثلاً يحكم بحياته حتى يوجد ما يدل على الوفاة أو يوجد من الأمارات ما يدل على الوفاة، ويحكم بناء على هذه الأمارات".[١٣]

نخلص مما سبق أن الاستصحاب هو بقاء الحكم على أصله حتى يقوم دليل يخرجه عن هذا الأصل، فإذا كان الأصل في الأشياء الإباحة كالأطعمة والأشربة فالأصل بقاء الإباحة حتى يقوم دليل على التحريم، وإذا كان الأصل في الأشياء التحريم كالأبضاع[١٤] مثلاً فالأصل بقاء التحريم حتى يقوم الدليل على الحل والإباحة وهو الزواج.[١٥]

ب- مكانة الاستصحاب بين أدلة الفقه:

أما من حيث مكانة الاستصحاب بين أدلة الفقه وأصوله فهو دليل ضعيف وآخر مدار للفتوى، قال الخوارزمي: "هو آخر مدار للفتوى، فإن المفتي إذا سُئِلَ عن حادثة يطلب حكمها من الكتاب والسنة، ثم الإجماع، ثم القياس، فإن لم يجده يأخذ حكمها من استصحاب الحال في النفي والإثبات، فإن كان التردد في زواله فالأصل بقاؤه، وإن كان التردد في ثبوته فالأصل عدم بقائه".[١٦] "فالاستصحاب ليس في حد ذاته دليلاً فقهيًّا ولا مصدرًا للاستنباط، ولكنه إعمالٌ لدليلٍ قائمٍ، وإقرارٌ لأحكامٍ ثابتةٍ لم يحصل تغيير فيها... والاستصحاب يؤخذ به حيث لا دليل".[١٧]

ج- تعريف الاستصحاب عند النحويين:

نقل النحويون دليل الاستصحاب من الفقهاء فهو دليل فقهي بالدرجة الأولى، ولكنَّ النحويين كان لهم فهم خاص لدلالة هذا الأصل، كما إنهم حاولوا تطبيقه على بعض مسائل النحو وجعلوا له مكانة بين أدلة النحو المعتبرة، على الرغم من التصريح بضعفه، فهو ليس استصحاب الحال في النفي والإثبات كما ذهب الفقهاء، بل هو استصحاب الأصل في

الوجود أو الوضع أو الاستعمال في بعض مسائل اللغة، ولا يترتب عليه حكم شرعي تتوقف عليه الفتوى كما هو الحال عند الفقهاء.

ومع أن دلالة الاستصحاب كانت واضحة المعالم عند سيبويه إلا إنه لم يرد ذكر لهذا المصطلح في كتابه، تقول خديجة الحديثي: "أما سيبويه فقد استدل بهذا الدليل في مواضع كثيرة من كتابه وإن لم يصرح به ولم يسمه استصحاب الحال أو استصحاب الأصل".[١٨] ولو ذهبنا نتتبع المواضع التي استدل عليها النحويون باستصحاب الحال أو الأصل منذ سيبويه لوجدناها كثيرة.فقد مثل له ابن جني (ت٣٩٢هـ) في خصائصه، ولكن دلالته لم تكن بذلك الوضوح الذي أورده الأنباري فيما بعد، فقد عقد له ابن جني بابًا أسماه "باب إقرار الألفاظ على أوضاعها الأول ما لم يدع داعٍ إلى الترك والتحول" وهو ما يساوي مصطلح الاستصحاب عند غيره من النحويين.

والاستصحاب عند ابن جني يعني خروج الكلام على الإحاطة بمحصول الحال، ومثَّل لذلك بـ (أو)، حيث قال: "من ذلك (أو) إنما أصل وضعها أن تكون لأحد الشيئين أين كانت وكيف تصرفت فهي عندنا على ذلك".[١٩]

ولعل أول من تناول مصطلح الاستصحاب صراحة فعرَّفه وأبان عن مكانته بين أدلة النحو، ومثَّل له هو أبو البركات الأنباري (ت٥٧٧هـ) في أكثر من كتاب من كتبه. حيث قال: "وأما استصحاب الحال فبقاء حال اللفظ على ما يستحقه في الأصل عند عدم النقل عن الأصل، كقولك في فعل الأمر إنما كان مبنيًّا لأنَّ الأصل في الأفعال البناء، وإنَّ ما يعرب منها لشبه الاسم، ولا دليل على وجود الشبه، فكان باقيًا على الأصل في البناء".[٢٠] وقال أيضا: "والمراد باستصحاب حال الأصل في الأسماء وهو الإعراب، واستصحاب حال الأصل في الأفعال وهو البناء حتى يوجد في الأسماء ما يوجب البناء، ويوجد في الأفعال ما يوجب الإعراب".[٢١]

وعقد السيوطي (ت٩١١هـ) كذلك بابًا كاملاً عن الاستصحاب في كتابه عن أصول النحو، نقل فيه تعريف الأنباري له ولم يزد عليه شيئًا.[٢٢]

أما المحدثون فقد قلَّ من تناول هذا الأصل بالبحث والدراسة باستثناء بعض الدراسات التي تناولت أصول النحو عند بعض النحويين كسيبويه والفراء وابن جني والأنباري في رسائل جامعية.[٢٣] ولم يتناوله كثير من المحدثين الذي كتبوا في أصول النحو على الرغم من أنه من الأدلة المعتبرة كما صرح بذلك الأنباري، حيث حاولت البحث عن ذكرٍ لهذا الدليل في بعض الكتب التي تحمل عنوان أصول النحو فلم أجد له أثرًا.[٢٤] والمصدر الوحيد الذي وجدت فيه تناول هذا الدليل بالبحث والدراسة هو كتاب "الأصول: دراسة إبستمولوجية لأصول الفكر اللغوي العربي" لأستاذنا تمام حسان، حيث عقد فصلاً كاملاً عن الاستصحاب محاولاً تحليله وبيان مكانته بين أدلة النحو المعتبرة، إلا أنه لم يقدم له تعريفًا محددًا كما عرفه الأنباري؛ بل جاء تناوله له تناولاً ضمنيًّا من خلال تطبيقاته المتعددة التي استخرجها من كتب الأنباري ومسائله، ومن خلال دراسته الشاملة لفكرة كتابه عن أصول الفكر اللغوي العربي.[٢٥]

ويلتمس العذر للنحويين القدماء في عدم اعتنائهم بهذا الدليل فيقول: "ولست ألوم المؤلفين في أصول النحو على أن تفاصيل نظرية الاستصحاب لم تكن واضحة في أذهانهم؛ إذ لو كان الأمر كذلك لما استطاعوا أن يحسنوا التطبيق، وكل ما أوجهه إليهم أنهم تركوا الكثير من المعلومات دون إثبات؛ لأنهم اتكلوا على شيوعها في زمانهم، أو لأنهم لم يجدوا من الضروري إثباتها؛ لأن الاستصحاب كان عندهم من أضعف الأدلة)".[٢٦]

واكتفى باحث آخر بنقل تعريفات الاستصحاب عند الفقهاء والنحويين، وسرد المسائل النحوية التي احتج فيها النحويون بهذا الدليل، ولم يكشف بوضوح عما يمكن أن يقدمه هذا الدليل من تفسير للعديد من القضايا الخلافية، أو مدى الاستفادة منه في توجيه الشواهد النحوية أو في دراسة التطور التاريخي للغة العربية.[٢٧]

د- مكانة الاستصحاب بين أدلة النحو:

تباينت مواقف الفقهاء في تحديد مكانة الاستصحاب وأهميته بين أدلة الفقه على نحو ما أسلفنا فهو عندهم "آخر مدار للفتوى"، "ويؤخذ به حيث لا دليل"، "وليس في حد ذاته دليلاً فقهيًّا ولا مصدرًا للاستنباط، ولكنه إعمالٌ لدليلٍ قائمٍ، وإقرارٌ لأحكامٍ ثابتةٍ لم يحصل فيها تغيير".[٢٨]

وانتقل هذا التباين في النظر للاستصحاب إلى النحويين، حيث اختلفت نظرة النحويين له وفي ترتيبه بين أدلة النحو، وجاء ذلك نتيجة مباشرة لمحاولة النحويين وضع أصولهم النحوية على نمط الأصول الفقهية. فقد جعله الأنباري الدليل الثالث من أدلة النحو بعد النقل والقياس فقال: "وأدلة صناعة الإعراب ثلاثة: نقل، وقياس، واستصحاب حال".[٢٩] بينما يقدمه بعض المحدثين على القياس ويجعله في المرتبة الثانية بعد السماع مباشرة، حيث قال: "وهكذا عقدت العزم على محاولة الكشف عن تفاصيل النظر في هذا الدليل وان أضعه موضعه الصحيح في ترتيب الخطة النحوية متوسطًا بين السماع والقياس، لأن القياس لا يكون إلا بعد أن يتضح الأصل والفرع ويعرف المطرد والشاذ".[٣٠] بل إن بعض الباحثين أنكر وجود هذا الدليل أصلاً بين أدلة أصول النحو، حيث قال: "إن قاعدة استصحاب الحال من مستلزمات القول بالقياس؛ لذلك فهي ليست أصلاً من أصول النحو".[٣١] ويعلل لذلك قائلاً: "لأن التمسك بقياس الشيء أو بأصله لا يحتاج إلى دليل، والاستدلال على ذلك تحصيل حاصل؛ بل كيف يكون قياس الشيء دليلاً ويكون التمسك ببقاء الشيء دليلاً آخر".[٣٢] ومع ذلك نجده يناقض نفسه في موضع آخر فيعترف به حيث يقول: "أما بالنسبة لاستصحاب الحال فهو أصيل في علم أصول النحو".[٣٣]

هذا من حيث رتبة الاستصحاب بين أدلة النحو وأصوله، أما من حيث قوته وضعفه، فهو دليل ضعيف عند الأنباري على الرغم من الاعتراف به، حيث قال: "واعلم أن استصحاب الحال من الأدلة المعتبرة" وقال أيضاً: "واستصحاب الأصل من أضعف الأدلة، ولهذا لا يجوز التمسك به ما وجد هناك دليل، ألا ترى أنه لا يجوز التمسك به في إعراب الاسم مع وجود دليل البناء في شبه الحرف وتضمن معناه، وكذلك لا يجوز التمسك به في

بناء الفعل مع وجود دليل الإعراب في مضارعته الاسم، وعلى هذا قياس ما جاء في النحو"،[٣٤] ثم قال في موضع آخر: "فاستصحاب الحال لا يجوز الاستدلال به ما وجد هناك دليل بحال".[٣٥]

والذي أختاره من بين تلك الآراء أن الاستصحاب أحد الأدلة المعتبرة في أصول النحو على الرغم من القول بضعفه وزواله إذا وجد دليل أقوى منه، وهو في نظري مقدم على القول بالقياس؛ لأن القول بالقياس يقتضي معرفة المقيس والمقيس عليه، فالمقيس فرع، والمقيس عليه أصل، ومعرفة الأصل واجبة، ومجيء الشيء على أصله استصحابٌ له واستئناسٌ به، وما لا يتم الواجب إلا به فهو واجب.

كما أن الاعتراف بهذا الدليل والعمل به يمكن أن يحل لنا كثيرًا من المشكلات اللغوية ويوضح عددًا كبيرًا من التأويلات والتفسيرات التي يذهب فيها النحويون مذاهب شتى. كما يمكن من خلاله توجيه بعض القراءات القرآنية التي قال النحويون بشذوذها، ويمكن أن تفسر في ضوئه بعض الشواهد الشعرية التي قال النحويون فيها بالضرورة أو مخالفة القاعدة والقياس. فعلى سبيل المثال الأصل في الأسماء الصرف، والمنع من الصرف إنما يكون لعلة موجبة لذلك، وهو فرع على الأصل، فإذا ما تصرَّف شاعرٌ فصرف الممنوع من الصرف فإنَّ النحويين يحملون ذلك على الضرورة الشعرية، وإذا لم تكن هناك ضرورة فإنه بإمكاننا تفسير هذا المسلك بأنه ردٌّ إلى الأصل واستصحابٌ له. كما أن الأصل في الأفعال البناء، والإعراب فرع عليه لشبه الاسم، فإذا دخلت نون التوكيد على الفعل المضارع وهو معرب بني، أي: رُدَّ لأصله وهو البناء استصحابًا له.

ثانياً: شواهد الاستصحاب في الدرس النحوي:

إذا كان المراد بدليل الاستصحاب هو مجيء اللفظ على أصله ما لم يدع داعٍ إلى الترك والتحول كما عرَّفه علماء الأصول، فإننا سوف نعدُّ كل ما جاء على أصله من أقسام الكلام سواء أكان حرفا أم كلمة أم جملة وكذا القواعد التي وردت على أصولها قد ورد استصحابًا لأصله الذي وضع عليه. "والمسائل التي استدل فيها النحويون بالأصل كثيرة جدًّا لا تكاد

تحصى منها على سبيل المثال قولهم: الأصل في البناء السكون إلا لموجب تحريك، والأصل في الحروف عدم الزيادة حتى يقوم دليل عليها من الاشتقاق ونحوه، والأصل في الأسماء الصرف والتنكير والتذكير وقبول الإضافة والإسناد".[٣٦]

وكذلك يمكن القول في الاسم المتمكن أن: "الأصل في الأسماء الإعراب وإنما يبنى منها ما أشبه الحرف أو تضمن معناه فكان باقيًا على أصله في الإعراب".[٣٧] أو "التمسك باستصحاب الحال في الفعل كأن تقول في فعل الأمر: الأصل في الأفعال البناء وإنما يعرب منها ما شابه الاسم وهذا الفعل لم يشابه الاسم فكان باقياً على أصله في البناء".[٣٨] والتطبيقات والشواهد التي ورد القول فيها بالاستصحاب في الدرس النحوي والصرفي كثيرة منها ما يأتي:

١ – شواهد استصحاب الأصل في الحروف:

الأصل في كل حرف ألا يدل إلا على ما وضع له ولا يدل على معنى حرف آخر، من ذلك على سبيل المثال: (أو) و(هل) و(قد) و(الواو) و(الفاء) و(ثم).

١)–فأما (أو): فإنها تدل على أحد الشيئين وتفيد الشك قال عنها ابن جني –رحمه الله–: "إنما أصل وضعها أن تكون لأحد الشيئين أين كانت وكيف تصرفت".[٣٩] قال ذو الرمة:[٤٠]

بَدَتْ مثل قَرْنِ الشمسِ في رَوْنقِ الضُّحَى وصُـــورَتِها أَو أَنـــتِ في العَـــينِ أَمْلَـــحُ

فقد ذهب الفرَّاء إلى أن معنى (أو) في الشاهد السابق هو (بل)، أراد: بل أنت في العين أملح. وقد ردَّ ابن جنى هذا التفسير بناء على قاعدة استصحاب الأصل وأيَّده أبو البركات الأنباري، حيث ذهبا إلى أن (أو) في الشاهد السابق باقية على أصلها في إفادة التخيير بين شيئين، وأنها في موضعها على بابها من إفادة الشك، وكذا ردا ما ذهب إليه قطرب من القول بأن (أو) تأتي بمعنى (بل).[٤١] وعلى هذه القاعدة أيضاً خرجت كثير من الأمثلة، منها قول النابغة:[٤٢]

قالــتْ ألا ليتمــا هــذا الحمــامُ لنــا إلى حمامتِنــــا أوْ نصــــفهُ فقــــدِ

وعلَّق ابن جني على هذا البيت قائلا: "معناه: ونصفه. ولعمري، إن كذا معناه. وكيف لا يكون كذلك ولا بد منه، وقد كثرت فيه الرواية أيضاً بالواو: ونصفه. لكن هناك مذهب يمكن معه أن يبقى الحرف على أصل وضعه: من كون لاشك فيه؛ وهو أن يكون تقديره: ليتما هذا الحمام لنا إلى حمامتنا أو هو ونصفه. فحذف المعطوف عليه وحرف العطف؛ على ما قدمناه في قوله عز وجل: ﴿ وَإِذِ ٱسْتَسْقَىٰ مُوسَىٰ لِقَوْمِهِۦ فَقُلْنَا ٱضْرِب بِّعَصَاكَ ٱلْحَجَرَ ۖ فَٱنفَجَرَتْ مِنْهُ ٱثْنَتَا عَشْرَةَ عَيْنًا ۖ قَدْ عَلِمَ كُلُّ أُنَاسٍ مَّشْرَبَهُمْ ۖ كُلُوا۟ وَٱشْرَبُوا۟ مِن رِّزْقِ ٱللَّهِ وَلَا تَعْثَوْا۟ فِى ٱلْأَرْضِ مُفْسِدِينَ ﴾،[٤٣] أي: فضرب فانفجرت. وعليه قول الآخر وهو ابن الأحمر:

ألا فالبثــا شــهرين أو نصــف ثالــث إلى ذا كمــــا مــــا غيبتــــني غيابيــــا

أي شهرين أو شهرين ونصف ثالث، ألا تراك لا تقول مبتدئاً: لبثت نصف ثالث؛ لأن ثالثاً من الأسماء المضمنة بما معها. ودعانا إلى هذا التأول السعي في إقرار هذه اللفظة على أول أحوالها".[٤٤] (فأو) في جميع الأمثلة السابقة قد جاء على أصلها مستصحبة له في إفادة معنى الشك، وليس بمعنى الإضراب الموجود في (بل).

وقد ورد الاستعمال القرآني في (أو) بذلك؛ حيث جاءت على أصلها في إفادة الشك كما في قوله تعالى: ﴿ أَوْ كَٱلَّذِى مَرَّ عَلَىٰ قَرْيَةٍ وَهِىَ خَاوِيَةٌ عَلَىٰ عُرُوشِهَا قَالَ أَنَّىٰ يُحْىِۦ هَٰذِهِ ٱللَّهُ بَعْدَ مَوْتِهَا ۖ فَأَمَاتَهُ ٱللَّهُ مِا۟ئَةَ عَامٍ ثُمَّ بَعَثَهُۥ ۖ قَالَ كَمْ لَبِثْتَ ۖ قَالَ لَبِثْتُ يَوْمًا أَوْ بَعْضَ يَوْمٍ ﴾.[٤٥] ولذا نجد الأنباري يؤكد هذا المعنى في موضع آخر فيقول: "والأصل في (أو) أن تكون لأحد الشيئين على الإبهام... والأصل في كل حرف أن لا يدل إلا على ما وضع له، ولا يدل على معنى حرف آخر، فنحن تمسكنا بالأصل، ومن تمسك بالأصل استغنى عن إقامة الدليل، ومن عدل عن الأصل بقي مرتهنا بإقامة الدليل".[٤٦] ومن ثم فقد رد ابن جني وتابعه الأنباري مذهب الكوفيين في (أو)، حيث ذهبوا إلى أنها ترد بمعنى (الواو) و(بل)، وأبقاها على أصلها في إفادة الشك. حيث قال: "أما قول الله سبحانه: ﴿ وَأَرْسَلْنَٰهُ إِلَىٰ مِا۟ئَةِ أَلْفٍ أَوْ يَزِيدُونَ ﴾،[٤٧] فلا يكون فيه أو على مذهب الفراء بمعنى بل، ولا على مذهب قطرب في أنها بمعنى الواو. لكنها عندنا على بابها في كونها شكاً. وذلك أن هذا كلام خرج حكاية من الله عز وجل لقول المخلوقين.

وتأويله عند أهل النظر: وأرسلناه إلى جمع لو رأيتموهم لقلتم أنتم فيهم: هؤلاء مائة ألف أو يزيدون".[٤٨]

٢)– وأما (هل): فالأصل فيها أن تفيد الاستفهام، ومن النحاة من ذهب إلى إنها قد تخرج عن معنى الاستفهام وتكون بمعنى (قد) في إفادة التحقيق كما في قوله تعالى: ﴿هَلۡ أَتَىٰ عَلَى ٱلۡإِنسَٰنِ حِينٞ مِّنَ ٱلدَّهۡرِ لَمۡ يَكُن شَيۡـٔٗا مَّذۡكُورًا﴾،[٤٩] وقد ردَّ ابن جني هذا المذهب وقال بأنها باقية على أصلها في إفادة الاستفهام حيث قال: "فأما"هل" فقد أخرجت عن بابها إلى معنى قد؛ نحو قول الله سبحانه: ﴿هَلۡ أَتَىٰ عَلَى ٱلۡإِنسَٰنِ حِينٞ مِّنَ ٱلدَّهۡرِ لَمۡ يَكُن شَيۡـٔٗا مَّذۡكُورًا﴾.[٥٠] "قالوا: معناه: قد أتى عليه ذلك. وقد يمكن عندي أن تكون مبقاة في هذا الموضع على بابها من الاستفهام، فكأنه قال والله أعلم: هل أتى على الإنسان هذا؟ فلا بد في جوابه من نعم ملفوظاً بها أو مقدرة".[٥١]

٣)– وأما (قد): فالأصل فيها أن تفيد التحقق والثبوت والأصل في إفادتها هذا المعنى أن تدخل على الفعل الماضي كما في قوله تعالى: ﴿قَدۡ أَفۡلَحَ ٱلۡمُؤۡمِنُونَ﴾.[٥٢] فإذا دخلت على المضارع فإنها تفيد الشك والتقليل وتخرج عن أصل معناها إلا إذا أُوِّلَ المضارع بالماضي في المعنى فإنها في هذه الحالة تبقى على أصلها في إفادة التحقيق من ذلك قوله تعالى: ﴿قَدۡ يَعۡلَمُ ٱللَّهُ ٱلۡمُعَوِّقِينَ مِنكُمۡ وَٱلۡقَآئِلِينَ لِإِخۡوَٰنِهِمۡ هَلُمَّ إِلَيۡنَاۖ وَلَا يَأۡتُونَ ٱلۡبَأۡسَ إِلَّا قَلِيلًا﴾.[٥٣] والمعنى والله أعلم: قد علم الله المعوقين، حيث أُوِّلَ المضارع بالماضي في المعنى استصحابًا لأصل الاستعمال في قد، ولو لم يحدث ذلك لتغير المعنى المراد.

٤)– وأما (الواو): فالأصل فيها أن تكون لمطلق الجمع عند البصريين دون إفادة الترتيب، وانطلاقاً من استصحاب هذا الأصل فقد ردَّ الأنباري ما ذهب إليه الكوفيون من إفادتها الترتيب في قوله تعالى: ﴿وَقَالُواْ مَا هِيَ إِلَّا حَيَاتُنَا ٱلدُّنۡيَا نَمُوتُ وَنَحۡيَا وَمَا يُهۡلِكُنَآ إِلَّا ٱلدَّهۡرُۚ وَمَا لَهُم بِذَٰلِكَ مِنۡ عِلۡمٍۖ إِنۡ هُمۡ إِلَّا يَظُنُّونَ﴾.[٥٤]

٥)– وأما (الفاء): فالأصل فيها أن تفيد الترتيب باتصال واستصحابًا لهذا الأصل ورد قوله تعالى: ﴿سَبِّحِ ٱسۡمَ رَبِّكَ ٱلۡأَعۡلَى ١ ٱلَّذِي خَلَقَ فَسَوَّىٰ ٢ وَٱلَّذِي قَدَّرَ فَهَدَىٰ ٣ وَٱلَّذِيٓ أَخۡرَجَ ٱلۡمَرۡعَىٰ ٤ فَجَعَلَهُۥ غُثَآءً أَحۡوَىٰ﴾.[٥٥]

٦)– وأما (ثم): فالأصل فيها أن تفيد الترتيب بانفصال، واستصحابًا لهذا الأصل ورد قوله تعالى: ﴿ وَلَقَدْ خَلَقْنَا ٱلْإِنسَٰنَ مِن سُلَٰلَةٍ مِّن طِينٍ ﴿١٢﴾ ثُمَّ جَعَلْنَٰهُ نُطْفَةً فِى قَرَارٍ مَّكِينٍ ﴾.[٥٦] وهنا نلحظ اختلاف التأويل باختلاف النظر إلى الأداة وهل جاءت على أصلها ومستصحبة له في إفادة معناها الأصلي أم خرجت عن هذا الأصل إلى معانٍ أخرى جديدة.

٢ – شواهد استصحاب الأصل في الكلمة:

من شواهد استصحاب الأصل في الكلمة ما يأتي:

١)–فك التضعيف: قال قعنب بن أم صاحب:[٥٧]

مَهْـلاً أَعـاذِلَ قـد جرّبـتِ مـن خُلُقـي ... أنِّي أجـــودُ لأقـــوامٍ وإنْ ضَـــنِنوا

فضنن الأصل في ضنَّ، وقد استصحب الشاعر فيها أصل البناء وفك التضعيف. وقد عدل الفرزدق عن هذا الأصل فقال:[٥٨]

ولــو رضــيت يــداي بهــا وضــنَّت ... لكـــان علـــيَّ في القـــدر الخيـــار

فأصل ضنَّت إذاً ضنِنَت، بدلالة قوله: ضننوا. ومنه قولهم: لححت عينه، أي التصقت، وألل السقاء، أي: إذا تغيرت ريحه.[٥٩] ومنه قول العجاج في رجزه:[٦٠]

إنَّ بَـــــنِيَّ لَئـــــامٌ زَهَـــــدَهْ ... مـــا ليَ في صُـــدُورِهِم مِـــنْ مَـــوْدِدِهْ

أَراد: من مَوَدّة. ومنه:[٦١]

لَمْ يَلْقَهَـــا إلاَّ بِـشَـــكْلَةِ حَـــازِمٍ ... يَخْـــشَ الْحَـــوَادِثَ عَـــارِمٍ مُسْـــتَعْدِدِ

وقد ورد الاستعمال القرآني بذلك ومن أمثلته: قوله تعالى: ﴿ فَلْيَكْتُبْ وَلْيُمْلِلِ ٱلَّذِى عَلَيْهِ ٱلْحَقُّ .... فَلْيُمْلِلْ وَلِيُّهُۥ بِٱلْعَدْلِ ﴾.[٦٢] وقوله تعالى: ﴿ قُلْ إِن كُنتُمْ تُحِبُّونَ ٱللَّهَ فَٱتَّبِعُونِى يُحْبِبْكُمُ ٱللَّهُ وَيَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ ۗ وَٱللَّهُ غَفُورٌ رَّحِيمٌ ﴾.[٦٣] وقوله تعالى: ﴿ بَلَىٰٓ ۚ إِن تَصْبِرُوا۟ وَتَتَّقُوا۟ وَيَأْتُوكُم مِّن فَوْرِهِمْ هَٰذَا يُمْدِدْكُمْ رَبُّكُم بِخَمْسَةِ ءَالَٰفٍ مِّنَ ٱلْمَلَٰٓئِكَةِ مُسَوِّمِينَ ﴾.[٦٤] وقوله تعالى: ﴿ إِن يَمْسَسْكُمْ قَرْحٌ فَقَدْ مَسَّ ٱلْقَوْمَ قَرْحٌ مِّثْلُهُۥ ﴾.[٦٥] وقوله تعالى: ﴿ قُلْ مَن كَانَ فِى ٱلضَّلَٰلَةِ فَلْيَمْدُدْ لَهُ ٱلرَّحْمَٰنُ مَدًّا ﴾.[٦٦] وقوله:

﴿ مَن كَانَ يَظُنُّ أَن لَّن يَنصُرَهُ ٱللَّهُ فِي ٱلدُّنْيَا وَٱلْآخِرَةِ فَلْيَمْدُدْ بِسَبَبٍ إِلَى ٱلسَّمَآءِ ﴾ ،[٦٧] وقوله تعالى: ﴿ مَا يُجَٰدِلُ فِيٓ ءَايَٰتِ ٱللَّهِ إِلَّا ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ فَلَا يَغْرُرْكَ تَقَلُّبُهُمْ فِي ٱلْبِلَٰدِ ﴾.[٦٨] وقوله تعالى: ﴿ وَٱقْصِدْ فِي مَشْيِكَ وَٱغْضُضْ مِن صَوْتِكَ ۚ إِنَّ أَنكَرَ ٱلْأَصْوَٰتِ لَصَوْتُ ٱلْحَمِيرِ ﴾.[٦٩] وقوله تعالى: ومن ﴿ وَمَن يُشَاقِقِ ٱلرَّسُولَ مِنۢ بَعْدِ مَا تَبَيَّنَ لَهُ ٱلْهُدَىٰ وَيَتَّبِعْ غَيْرَ سَبِيلِ ٱلْمُؤْمِنِينَ نُوَلِّهِۦ مَا تَوَلَّىٰ ﴾.[٧٠] وقوله تعالى: ﴿ ذَٰلِكَ بِأَنَّهُمْ شَآقُّواْ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ ۚ وَمَن يُشَاقِقِ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ فَإِنَّ ٱللَّهَ شَدِيدُ ٱلْعِقَابِ ﴾.[٧١] وقوله تعالى: ﴿ وَأَمْدَدْنَٰهُم بِفَٰكِهَةٍ وَلَحْمٍ مِّمَّا يَشْتَهُونَ ﴾.[٧٢] وقوله تعالى: ﴿ وَيُمْدِدْكُم بِأَمْوَٰلٍ وَبَنِينَ وَيَجْعَل لَّكُمْ جَنَّٰتٍ وَيَجْعَل لَّكُمْ أَنْهَٰرًا ﴾.[٧٣] وقوله تعالى: ﴿ وَلَا تَمْنُن تَسْتَكْثِرُ ﴾.[٧٤]

٢)– مجيء اسم المفعول من الفعل الثلاثي المعتل العين:

نحو: مبيع، ومخيط، ومدين، ومعين، ومطيب، فهذه الأمثلة كلها قد عدل عن أصلها، إلا أن الشواهد قد وردت بردها إلى أصولها استصحابًا له، حيث ورد استعمال مبيوع ومديون ومخيوط... إلخ كما في بعض لهجاتنا المعاصرة. وحكى أبو عثمان المازني عن الأصمعي:[٧٥]

قد كان قومك يزعمونك سيدا وإخال أنك سيد معيون

وأنشد أبو عمرو بن العلاء: "وكأنها تفاحة مطيوبة".[٧٦] وقال علقمة بن عبدة: "يوم رذاذ عليه الدجن مغيوم".[٧٧] فكل من معيون ومطيوبة ومغيوم جاء على أصل بنائه ومستصحبًا له. ومن ذلك أيضاً قولهم: "ثوب مصوون، وفرس مقوود، ورجل معوود من مرضه، وأنشدوا فيه: "والمسك في عنبره مدووف".[٧٨] ومنه قول خفاف بن ندبة:[٧٩]

إذا استحمت أرضه من سمائه جرى وهو مودوع وواعد مصدق

ومنه قول الشاعر:[٨٠]

صددت فأطولت الصدود وقلَّما وصالٌ على طول الصدود يدوم

إلا إن ابن جني يرفض بعض هذه الأصول حيث قال: "ومن أدل الدليل على أن هذه الأشياء التي ندعي أنها أصول مرفوضة لا يعتقد أنها قد كانت مرة مستعملة ثم صارت من

بعد مهملة ما تعرضه الصنعة فيها من تقدير ما لا يطوع النطق به لتعذره. وذلك كقولنا في شرح حال الممدود غير المهموز الأصل، نحو سماء، وقضاء. ألا ترى أن الأصل سماوٌ، وقضايٌ، فلما وقعت الواو والياء طرفاً بعد ألف زائدة قلبتا ألفين، فصار التقدير بهما إلى سماا، وقضاا، فلما التقت الألفان تحركت الثانية منهما فانقلبت همزة، فصار ذلك إلى سماء، وقضاء. أفلا تعلم أن أحد ما قدرته – وهو التقاء الألفين – لا قدرة لأحد على النطق به. وكذلك ما نتصوره وننبه عليه أبداً من تقدير مفعول مما عينه أحد حرفي العلة، وذلك نحو مبيع، ومكيل، ومقول، ومصوغ، ألا تعلم أن الأصل مبيوع، ومكيول، ومقوول، ومصووغ، فنقلت الضمة من العين إلى الفاء، فسكنت، وواو مفعول بعدها ساكنة، فحذفت إحداهما – على الخلاف فيهما – لالتقاء الساكنين. فهذا جُمع لهما تقديراً وحكماً. فأما أن يمكن النطق بهما على حال فلا".[٨١]

غير إنه يبرر مجيء بعض هذه الأصول المرفوضة استصحابًا لأصلها قائلاً: "واعلم مع هذا أن بعض ما ندعي أصليته من هذا الفن قد ينطق به على ما ندعيه من حاله –وهو أقوى الأدلة على صحة ما نعتقده من تصور الأحوال الأُوَل– وذلك اللغتان تختلف فيهما القبيلتان كالحجازية والتميمية، ألا ترى أنا نقول في الأمر من المضاعف في التميمية –نحو شُدّ، وضَنّ، وفِرّ، واستَعِدّ، واصطبّ يا رجل، واطمئنّ يا غلام–: إن الأصل اشدُد، واضنَن، وافرِر، واستعدِد، واصطبِب، واطمأنِن، ومع هذا فهكذا لغة أهل الحجاز، وهي اللغة الفصحى القدمى".[٨٢]

فابن جني يفسر مجيء هذه الأصول على أنها اللغة الأولى الفصحى والقدمى لبعض العرب، ثم إنها تطورت بعد ذلك، وغلب استعمال بعض القبائل على بعض، وترك الاستعمال الأول، ويؤكد كلامه بالاستشهاد بما ورد من هذا القبيل في القرآن الكريم، حيث قال: "ويؤكد ذلك قول الله سبحانه: ﴿ فَمَا ٱسۡطَـٰعُوٓاْ أَن يَظۡهَرُوهُ وَمَا ٱسۡتَطَٰعُواْ لَهُۥ نَقۡبٗا ﴾،[٨٣] أصله استطاعوا، فحذفت التاء لكثرة الاستعمال، ولقرب التاء من الطاء، وهذا الأصل مستعمل، ألا ترى أن عقيبه قوله تعالى: ﴿ وَمَا ٱسۡتَطَٰعُواْ لَهُۥ نَقۡبٗا ﴾". وفيه لغة أخرى، وهي: استعت

بحذف الطاء كحذف التاء، ولغة ثالثة: أسطعت، بقطع الهمزة مفتوحة، ولغة رابعة: أستعت، مقطوعة الهمزة مفتوحة أيضاً. فتلك خمس لغات: استطعت، واسطعت، واستعت، وأسطعت، وأستعت. وروينا بيت الجران:[٨٤]

وفيـــــك إذا لاقيتنـــــا عجرفيـــــة مـــراراً فمـــا نســـتيع مـــن يتعجـــرف

بضم حرف المضارعة وبالتاء".

ويمثل ابن جني لبعض الأصول الأخرى التي جاءت استصحابًا لأصل وضعها وإن كانت هذه الأصول غير مستعملة الآن وبعضها مرفوض من وجهة نظره فيقول: "ومن ذلك اسم المفعول من الثلاثي المعتل العين، نحو مبيع، ومخيط، ورجل مدين، من الدين. فهذا كله مغير. وأصله مبيوع، ومديون، ومخيوط، فغير، على ما مضى. ومع ذلك فبنو تميم –على ما حكاه أبو عثمان عن الأصمعي– يتمون مفعولاً من الياء، فيقولون: مخيوط ومكيول،..... وربما تخطوا الياء في هذه إلى الواو، وأخرجوا مفعولاً منها على أصله، وإن كان –أثقل منه– الياء. وذلك قول بعضهم: ثوب مصوون، وفرس مقوود، ورجل معوود من مرضه. وأنشدوا فيه: "والمسك في عنبره مدووف". ولهذا نظائر كثيرة، إلا أن هذا سمتها وطريقها".[٨٥]

ثم يلخِّص ابن جني القول في تلك المسألة فيقول: "فقد ثبت بذلك أن هذه الأصول المومأ إليها على أضرب: منها ما لا يمكن النطق به أصلاً، نحو: ما اجتمع فيه ساكنان، كسماء، ومبيع، ومصوغ، ونحو ذلك. ومنها ما يمكن النطق به، غير أن فيه من الاستثقال ما دعا إلى رفضه واطراحه، إلا أن يشذَّ الشيء القليل منه فيخرج على أصله منبهًا ودليلاً على أولية حاله، كقولهم: لححت عينه، وألِل السقاء، إذا تغيرت ريحه".[٨٦]

ويذكر أمثلة أخرى على تلك المسألة فيقول: "ومن ذلك امتناعهم من تصحيح الياء في نحو موسر، وموقن، والواو في نحو ميزان، وميعاد، وامتناعهم من إخراج افتعل وما تصرف منه إذا كانت فاؤه صاداً، أو ضاداً، أو طاءً، أو ظاءً، أو دالاً، أو ذالاً، أو زاياً على أصله، وامتناعهم من تصحيح الياء والواو إذا وقعتا طرفين بعد ألف زائدة، وامتناعهم من جمع الهمزتين في كلمة واحدة ملتقيتين غير عينين. فكل هذا وغيره مما يكثر تعداده، يمتنع منه

استكراهاً للكلفة فيه، وإن كان النطق به ممكناً غير متعذر.[٨٧] ومنها ما يمكن النطق به إلا أنه لم يستعمل، لا لثقله لكن لغير ذلك: من التعويض منه، أو لأن الصنعة أدت إلى رفضه. وذلك نحو "أن" مع الفعل إذا كان جواباً للأمر والنهي، وتلك الأماكن السبعة، نحو اذهب فيذهب معك ﴿ قَالَ لَهُم مُّوسَىٰ وَيۡلَكُمۡ لَا تَفۡتَرُواْ عَلَى ٱللَّهِ كَذِبٗا فَيُسۡحِتَكُم بِعَذَابٖۖ وَقَدۡ خَابَ مَنِ ٱفۡتَرَىٰ ﴾،[٨٨] وذلك أنهم عوضوا من "أن" الناصبة حرف العطف، وكذلك قولهم: لا يسعني شيء ويعجز عنك، وقوله:

فقلت له لا تبك عينك إنّما نحاول ملكاً أو نموتَ فنعذرا[٨٩]

صارت أو – والواو – فيه عوضاً من "أن"، وكذلك الواو التي تحذف "معها رب" في أكثر الأمر، نحو قوله: "وقاتمِ الأعماق خاوي المخترق". غير أن الجر لرب لا للواو، كما أن النصب في الفعل إنما هو لأن المضمرة، لا للفاء ولا للواو ولا "لأو".[٩٠]

ومن ذلك ما حذف من الأفعال وأنيب عنه غيره، مصدراً كان أو غيره، نحو ضرباً زيداً، وشتمًا عمرًا. وكذلك دونك زيداً، وعندك جعفرًا، ونحو ذلك: من الأسماء المسمى بها الفعل. فالعمل الآن إنما هو لهذه الظواهر المقامات مقام الفعل الناصب.[٩١] ومن ذلك ما أقيم من الأحوال المشاهدة مقام الأفعال الناصبة، نحو قولك إذا رأيت قادماً: خير مقدم، أي قدمت خير مقدم. فنابت الحال المشاهدة مناب الفعل الناصب. وكذلك قولك للرجل يهوي بالسيف ليضرب به: عمرًا، وللرامي للهدف إذا أرسل النزع فسمعت صوتاً، القرطاس والله: أي اضرب عمراً، وأصاب القرطاس. فهذا ونحوه لم يرفض ناصبه لثقله، بل لأن ما ناب عنه جار عندهم مجراه، ومؤدٍ تأديته.[٩٢]

وقد ذكر السيوطي في كتابه "المزهر" عددًا من الأمثلة التي جاءت من هذا القبيل تحت عنوان (ذكر نبذ من الأمثلة الشاذة في القياس المطردة في الاستعمال)، حيث قال: "ومن الشواذ أيضاً قولهم: القود والعور والخول والخور، وقولهم أحوجني الأمر، وأروح اللحم، وأسود الرجل من سواد لون الولد، وأحوز الإبل، أي: سار بها، وأعور الفارس إذا بدأ فيه موضع خلل للضرب، وأحوش عليه الصيد إذا أنفره لصيده، وأخوصت النخلة من الخوص، وأعوص

الخصم إذا لوي عليه أمره، وأفوق بالسهم لغة من أفاق، وأشوكت النخلة من الشوك، وأنوكت الرجل إذا وجدته أنوك، وأحول الغلام إذا أتى عليه الحول، وأطولت في معنى أطلت، وأغول، أي: بكره ورفع صوته، وأقولتني ما لم أقل، وأعوه القوم، لغة من أعاه، أي: أصابت ماشيتهم عاهة، وأحيلت السماء وأغيمت لغة في أغامت، وأغيل فلان ولده لغة في أغال.[٩٣] ومن ذلك قولهم: "أغيمت السماء، وأغيل الصبي، واستنوق الجمل، واستتيست الشاة واستغيل الصبي".[٩٤]

ومن الشواهد القرآنية التي وردت استصحابًا للأصل في هذه المسألة قوله تعالى: ﴿ ٱسْتَحْوَذَ عَلَيْهِمُ ٱلشَّيْطَٰنُ فَأَنسَىٰهُمْ ذِكْرَ ٱللَّهِ ۚ أُو۟لَٰٓئِكَ حِزْبُ ٱلشَّيْطَٰنِ ۚ أَلَآ إِنَّ حِزْبَ ٱلشَّيْطَٰنِ هُمُ ٱلْخَٰسِرُونَ ﴾.[٩٥] ومنه ما حكاه الفراء في معانية من قراءة عبد الله بن مسعود لقوله تعالى: ﴿ وَإِذَا ٱلرُّسُلُ أُقِّتَتْ ﴾،[٩٦] حيث قرأ (وُقِّتَتْ) بالواو بدل الهمزة، وبالواو والتخفيف (وُقِتَتْ) في قراءة أبي جعفر المدني.[٩٧]

٣- *شواهد استصحاب الأصل في الجملة*:

ذكرنا فيما سبق أن رد الجملة إلى أصلها نوع من الاستصحاب فيها حتى يستقيم الفهم ويتضح المعنى، وذكرنا أنه في حالة الاستتار والحذف فإننا سنرد الفرع إلى أصله ونقدر المحذوف كما في قول ابن مالك:[٩٨]

وفي جـــواب كيـــف زيـــد قـــل دنـــف فزيـــــد اســـــتغني عنـــــه إذ عـــــرف

فالتقدير: زيد دنف. ومنه قولنا: بخير، جوابا لمن سأل كيف أصبحت؟ فالتقدير: أصبحت بخير.

وأما في حال الزيادة والفصل والتقديم والتأخير فيكون استصحاب الأصل فيها بواسطة استبعاد الزائد أو الفاصل، وتصحيح الرتبة، وقد مثلت لذلك بأمثلة عديدة عند الحديث عن الرد إلى الأصل وأسبابه، ونضيف لتلك الأمثلة أمثلة أخرى وردت في كتب النحويين منها ما يأتي:

١)– الفصل: ومنه قول الشاعر:[٩٩]

هـــذا لعَمـــرُكم الصَّـــغارُ بعينـــه لا أمَّ لي إن كـــــــان ذاك ولا أبُ

حيث فصل بين اسم الإشارة والمشار إليه بجملة القسم (لعمركم)، وفصل بين المعطوف والمعطوف عليه بجملة (إن كان ذاك). ومنه قوله تعالى: ﴿ هَٰذَا عَطَآؤُنَا فَٱمۡنُنۡ أَوۡ أَمۡسِكۡ بِغَيۡرِ حِسَابٖ ﴾.[١٠٠] والتقدير والله أعلم: هذا عطاؤنا بغير حساب فامنن أو أمسك. ومنه قوله تعالى: ﴿ وَإِنَّهُۥ لَقَسَمٞ لَّوۡ تَعۡلَمُونَ عَظِيمٌ ﴾.[١٠١] حيث فصل بين الصفة والموصوف بجملة الشرط غير الجازم (لو تعلمون).

٢)– التقديم والتأخير ومخالفة الرتبة المحفوظة: ومنه قول المخَبَّلِ:[١٠٢]

أَتَهْجُـــرُ لَيْلَـــى بـــالفِراقِ حَبِيبَهـــا ومـــا كـــان نَفْســـاً بـــالفِراقِ تَطِيـــبُ

والتقدير: وما كان نفس تطيب بالفراق. حيث قدم الجار والمجرور المتعلق بالفعل عليه. وقول الشاعر:[١٠٣]

ضـــيعت حزمـــي في إبعـــادي الأمـــلا ومـــا ارعويـــت وشـــيبا رأســـي اشـــتعلا

والتقدير: اشتعل رأسي شيباً، حيث خالف الشاعر الرتبة المحفوظة فقدم وأخر. حيث قدم المفعول المطلق على الفعل والفاعل، وأخر الفعل عن الفاعل والمفعول. وقول جرير بن عطية:[١٠٤]

جـــاءَ الخلافـــة أو كانـــت لـــهُ قـــدراً كمـــا أتـــى ربَّـــهُ موســـى علـــى قـــدرِ

حيث خالف الشاعر الرتبة المحفوظة فقدم المفعول به على الفاعل، والتقدير: كما أتى موسى ربه. وقول الأعشى ميمون بن قيس:[١٠٥]

كنـــاطح صـــخرة يومـــا ليوهنهـــا فلـــم يضـــرها وأوهـــى قرنَـــه الوعـــلُ

والتقدير: وأوهى الوعل قرنه، حيث قدم المفعول به على الفاعل. ومنه قول الشاعر:[١٠٦]

فَـــلا لَغْـــوٌ ولا تَـــأْثِيمَ فيهـــا ومَـــا فَـــاهُوا بـــه أَبَـــداً مُقِـــيمُ

والتقدير: لا فيها لغو، ولا فيها تأثيم. ومنه قوله تعالى: ﴿وَإِذِ ٱبْتَلَىٰٓ إِبْرَٰهِـۧمَ رَبُّهُۥ بِكَلِمَٰتٍ فَأَتَمَّهُنَّ ۖ قَالَ إِنِّى جَاعِلُكَ لِلنَّاسِ إِمَامًا ۖ قَالَ وَمِن ذُرِّيَّتِى ۖ قَالَ لَا يَنَالُ عَهْدِى ٱلظَّٰلِمِينَ﴾.[١٠٧] التقدير والله أعلم: وإذ ابتلى (ربُّ إبراهيم) إبراهيمَ.

٣)– الحذف: ومنه قول النابغة الذبياني:[١٠٨]

أَزِفَ التَّرَحُّلُ غَيْرَ أَنَّ رِكَابَنَا لَمَّا تَزُلْ بِرِحَالِنَا وَكَأَنْ قَدِ

والتقدير: وكأن قد زالت. فحذف ما بعد قد. وقول رؤبة بن العجاج: "وقاتِم الأعماقِ خاوي المخترَقْ".[١٠٩] والتقدير: ورب قاتم. ومنه قول امرؤ القيس:[١١٠]

وليل كموج البحر أرخى سدوله علي بأنواع الهموم ليبتلي

ومنه قول الراعي النميري:[١١١]

إذا ما الغانياتُ بَرَزْنَ يوما وزَجَّجْن الحواجبَ والعُيونا

والتقدير: وكحلن العيون، فحذف الفعل، والتزجيج يكون للحواجب لا للعيون. ومثله قول أحدهم: "علفتها تبناً وماء باردا".[١١٢] والتقدير: علفتها تبناً وسقيتها ماء بارداً. ومنه أيضاً ما ذكره ابن جني من استصحاب الحال المشاهدة وقيامها مقام الأفعال الناصبة نحو قولك إذا رأيت قادماً خير مقدم، أي: قدمت خير مقدم. فنابت الحال المشاهدة مناب الفعل الناصب، وكذلك قولك لرجل يهوي بالسيف ليضرب به: عمرًا، وللرامي للهدف إذا أرسل النزع فسمعت صوتاً: القرطاس والله، أي: اضرب عمرًا، وأصاب القرطاس".[١١٣]

٤)– الزيادة: ومنه قول الشاعر:[١١٤]

مروا عجالى فقالوا كيف سيدكم؟ فقال من سألوا: أمسى لمجهودا

والتقدير: أمسى مجهودا، وقد زيدت اللام في خبر أمسى. وقول عنترة بن عروس مولى بني ثقيف:[١١٥]

أُمُّ الحُلَيْسِ لَعَجُوزٌ شَهْرَبَهْ تَرْضى من الشاةِ بِعَظْمِ الرَّقَبَهْ

حيث زاد اللام في خبر المبتدأ، والأصل: أم الحليس عجوز شهربة. ومنه قول الشاعر:

سـراة بـني بكـر تسـامى على كـان المسـومة العـراب

والتقدير: على المسومة العراب، فكان زائدة.

٤- *شواهد استصحاب الأصل في القواعد النحوية*:

سبق القول بأن المقصود بالقاعدة الأصلية هي تلك القاعدة السابقة على الحدود والتعريفات كقاعدة رفع الفاعل ونائبه والمبتدأ، وتقدم الفعل على الفاعل والمفعول، وتقدم الموصول على صلته، وافتقار الحرف إلى مدخوله... ونحو ذلك.[١١٦] والأمثلة التي وردت في كتب النحو وفسرت على أنها استصحابًا للأصل في القاعدة النحوية كثيرة ومتنوعة، نذكر منها ما يأتي:

١)- الأصل في الأسماء الإعراب، وإنما يبنى منها ما أشبه الحرف أو تضمن معناه.[١١٧]

قال ابن مالك:[١١٨]

والاسـم منـه معـرب ومبـني لشـبه مـن الحـروف مـدني

كالشـبه الوضـعي في اسمـي جئتنـا والمعنـوي في مـتى وفي هنـا

وكنايـة عـن الفعـل بـلا تـأثر وكافتقـار أصـلا

وعلى ذلك يمكن القول أن الإعراب في الأسماء قد جاء استصحابًا للأصل فيها، وأن البناء خروج عن هذا الأصل وعدول عن تلك القاعدة.

٢)- الأصل في الأفعال البناء، قال الأنباري: "ومثال التمسك باستصحاب الحال في الفعل أن تقول في فعل الأمر: الأصل في الأفعال البناء، وإنما يعرب منها ما شابه الاسم، وهذا الفعل لم يشابه الاسم فكان باقياً على أصله في البناء".[١١٩] ومن ثم يمكن القول أن الفعل المضارع معرب لمشابهته الاسم، ومع ذلك نجده يرد إلى أصله في البناء استصحابًا لقاعدته الأصلية فيبنى إذا اتصلت به نون النسوة أو نون التوكيد بنوعيها (الثقيلة والخفيفة)، لأن هذه النون تؤكد فيه معنى الفعلية فيرد إلى أصله من البناء، ومن أمثلة ذلك:

قوله تعالى: ﴿ وَمَا لَنَآ أَلَّا نَتَوَكَّلَ عَلَى ٱللَّهِ وَقَدْ هَدَىٰنَا سُبُلَنَا ۚ وَلَنَصْبِرَنَّ عَلَىٰ مَآ ءَاذَيْتُمُونَا ۚ وَعَلَى ٱللَّهِ فَلْيَتَوَكَّلِ ٱلْمُتَوَكِّلُونَ ﴾،[120] وقوله تعالى: ﴿ وَإِمَّا يَنزَغَنَّكَ مِنَ ٱلشَّيْطَٰنِ نَزْغٌ فَٱسْتَعِذْ بِٱللَّهِ ۚ إِنَّهُۥ سَمِيعٌ عَلِيمٌ ﴾.[121] وقوله: ﴿ وَٱتَّقُوا۟ فِتْنَةً لَّا تُصِيبَنَّ ٱلَّذِينَ ظَلَمُوا۟ مِنكُمْ خَآصَّةً ۖ وَٱعْلَمُوٓا۟ أَنَّ ٱللَّهَ شَدِيدُ ٱلْعِقَابِ ﴾.[122] وقوله تعالى: ﴿ وَإِمَّا تَخَافَنَّ مِن قَوْمٍ خِيَانَةً فَٱنۢبِذْ إِلَيْهِمْ عَلَىٰ سَوَآءٍ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ لَا يُحِبُّ ٱلْخَآئِنِينَ ﴾.[123] وقوله تعالى: ﴿ قَالَتْ فَذَٰلِكُنَّ ٱلَّذِى لُمْتُنَّنِى فِيهِ ۖ وَلَقَدْ رَٰوَدتُّهُۥ عَن نَّفْسِهِۦ فَٱسْتَعْصَمَ ۖ وَلَئِن لَّمْ يَفْعَلْ مَآ ءَامُرُهُۥ لَيُسْجَنَنَّ وَلَيَكُونًا مِّنَ ٱلصَّٰغِرِينَ ﴾.[124] وقوله تعالى: ﴿ وَلَا تَحْسَبَنَّ ٱللَّهَ غَٰفِلًا عَمَّا يَعْمَلُ ٱلظَّٰلِمُونَ ۚ إِنَّمَا يُؤَخِّرُهُمْ لِيَوْمٍ تَشْخَصُ فِيهِ ٱلْأَبْصَٰرُ ﴾.[125] وقوله: ﴿ فَكُلِى وَٱشْرَبِى وَقَرِّى عَيْنًا ۖ فَإِمَّا تَرَيِنَّ مِنَ ٱلْبَشَرِ أَحَدًا فَقُولِىٓ إِنِّى نَذَرْتُ لِلرَّحْمَٰنِ صَوْمًا فَلَنْ أُكَلِّمَ ٱلْيَوْمَ إِنسِيًّا ﴾.[126] وقوله تعالى: ﴿ وَٱلَّٰٓـِٔى يَئِسْنَ مِنَ ٱلْمَحِيضِ مِن نِّسَآئِكُمْ إِنِ ٱرْتَبْتُمْ فَعِدَّتُهُنَّ ثَلَٰثَةُ أَشْهُرٍ وَٱلَّٰٓـِٔى لَمْ يَحِضْنَ ۚ وَأُو۟لَٰتُ ٱلْأَحْمَالِ أَجَلُهُنَّ أَن يَضَعْنَ حَمْلَهُنَّ ۚ وَمَن يَتَّقِ ٱللَّهَ يَجْعَل لَّهُۥ مِنْ أَمْرِهِۦ يُسْرًا ﴾.[127] وقوله: ﴿ كَلَّا لَئِن لَّمْ يَنتَهِ لَنَسْفَعًۢا بِٱلنَّاصِيَةِ ﴾.[128]

٣)- ومن أمثلة استصحاب الأصل في بناء الفعل المضارع من غير اتصال بنون التوكيد أو نون النسوة: قراءة أبي عمرو بن العلاء لقوله تعالى: ﴿ وَإِذْ قَالَ مُوسَىٰ لِقَوْمِهِۦٓ إِنَّ ٱللَّهَ يَأْمُرُكُمْ أَن تَذْبَحُوا۟ بَقَرَةً ۖ قَالُوٓا۟ أَتَتَّخِذُنَا هُزُوًا ۖ قَالَ أَعُوذُ بِٱللَّهِ أَنْ أَكُونَ مِنَ ٱلْجَٰهِلِينَ ﴾،[129] حيث قرأ بسكون الراء في (يأمرْكم).[130] وقال الشاعر:[131]

فاليوم أشرب غير مستحقبٍ إثماً من الله ولا واغلِ

وقال:[132]

ولا تَشْتُمِ المِوْلى وتَبْلُغْ أَذاتَهُ فإنَّك إن تَفْعَلْ تُسَفَّهْ وتَجْهَل

وقال:[133]

أحاذرُ أن تعلمْ بها فتردَّها فتتركَها ثِقْلاً عليَّ كما هِيا

فكل من (أشرب، وتبلغ، وتعلم) أفعال جاءت مستصحبة لقاعدتها الأصلية في البناء.[134]

٤)-الأصل في البناء أن يكون للأفعال والحروف، والأصل في البناء أن يكون بالسكون لأنه أخف من لحركة، ولا يحرك المبني إلا لسبب كالتقاء الساكنين، قال ابن مالك:[١٣٥]

وكـــل حـــرف مســـتحق للبنـــا والأصـــل في المبـــني أن يســـكنا

فما جاء مبنياً على السكون من الحروف والأفعال فقد جاء مستصحباً لأصله، وما جاء على غير ذلك فقد عدل عن هذا الأصل لقرينة ما.

٥)- الأصل في الأسماء ألا تعمل وإنما يعمل منها ما شابه الفعل كالأسماء المشتقة (كاسم الفاعل، واسم المفعول، والصفة المشبهة، وصيغ المبالغة، واسم التفضيل)، لذلك وضع النحويين لها شروطاً كي تعمل عمل الفعل، وما منع منها من العمل فقد جاء مستصحبًا لأصل قاعدته في عدم العمل.

٦)- الأصل في علامات الإعراب أن تكون بالحركات والإعراب بالحروف عدول عن هذا الأصل وفرع عليه، وعليه فما جاء من الأسماء المعربة بالحروف معرباً بالحركات فإن ذلك يكون استصحاباً لأصل القاعدة في علامات الإعراب كما في بعض اللغات التي وردت في الأسماء الستة، أو في إجراء المثنى بالألف على لغة بلحارث بن كعب، نحو قول الشاعر:[١٣٦]

إن أباهـــــا وأبـــــا أباهـــــا قـــد بلغـــا في المجـــد غايتاهـــا

٧)- الأصل في الأفعال العمل فما علق منها عن العمل فإن ذلك خروجًا عن القاعدة الأصلية في الفعل، وأما عمل الفعل رغم وجود ما يعلقه عن العمل فإن ذلك يعد استصحابًا لقاعدته الأصلية وهي العمل، ومن ذلك قول الشاعر:

قالـــت: ألا ليتمـــا هـــذا الحمـــام لنـــا إلى حمامتنـــــا أو نصـــــفه فقـــــد

حيث عملت ليت رغم وجود (ما) المعلقة لها عن العمل.

٨)- الأصل في الأسماء الصرف، ولا يمنع الاسم من الصرف إلا لعلتين مجتمعتين، أما صرف الممنوع رغم وجود العلتين المانعتين من الصرف فإن النحويين عدوا ذلك من قبيل

الضرورة الشعرية، والضرورة كما ذكرنا من قبل أحد الأسباب الملجئة إلى الرد إلى الأصل واستصحاب الحال الأصلية في الأسماء وهي الصرف، ومن ذلك قول الشاعر:[١٣٧]

عليـــــهِ مِـــــنَ اللُّـــــؤمِ سِـــــرْوالَةٌ فلـــــيسَ يَـــــرِقُّ لِمُسْـــــتَعْطِفِ

حيث صرف سروالة. ومنه قول جرير:[١٣٨]

لم تَتَلَفَّـــــعْ بفضـــــل مِئْزَرِهـــــا دَعْـــــدٌ ولم تُغْـــــذَ دَعْـــــدُ بالعُلَـــــبِ

حيث صرف (دعدٌ)، وحقها ألا تصرف للعلمية والتأنيث. ومنه قول الشاعر:[١٣٩]

ويـــوم دخلـــت الخـــدر خـــدر عنيـــزةٍ قالـت: لـك الويـل والـويلات إنـك مرجلي

وقول الآخر الراعي النميري:[١٤٠]

تَبَصَّـرْ خليلـيَّ هـلْ تَـرَى مِـنْ ظَعـائِنٍ تَحَمَّلْـــنَ مِـــن وَادي العَنـــاقِ وثَهمَـــدِ

ومنه قوله تعالى: ﴿إِنَّآ أَعۡتَدۡنَا لِلۡكَٰفِرِينَ سَلَٰسِلَاْ وَأَغۡلَٰلٗا وَسَعِيرًا ﴾.[١٤١]

٩)- الأصل في اسم لا النافية للجنس أن يكون نكرة فهي لا تعمل في المعرفة، فإذا ورد اسمها معرفة فإنه يكون مؤولاً بالنكرة استصحابًا لأصل القاعدة فيها ومن ذلك ما ورد في كتب النحويين نحو: "قضية ولا أبا حسن لها، أي: ولا مسمى بهذا الاسم لها".[١٤٢]

١٠)- الأصل في كل فعل أن يكون له فاعل، ظاهر أو مستتر، قال ابن مالك:[١٤٣]

وبعـــد فعـــل فاعـــل فـــإن ظهـــر فهـــو وإلا فضـــمير اســـتتر

ومن ثم نجد النحويين يقدرون لكل فعل فاعل ظاهر أو مستتر استصحابًا لأصل هذه القاعدة.

١١)- الأصل ألا يتنازع عاملان معمولاً واحدًا، ومن ثم نجد النحويين يقدرون معمولاً لكل واحد منهما استصحابًا لأصل هذه القاعدة.

١٢)- الأصل ألا يشتغل عامل واحد بمعمولين، ومن ثم قدَّر النحويون عاملاً للمعمول المشغول عنه (الأول أو الثاني على اختلاف الرأيين بين البصريين والكوفيين)، وهذا العامل يفسره المذكور.

١٣)- الأصل في الحرف ألا يعمل محذوفًا بلا عوض عنه، واستصحابًا لأصل هذه القاعدة نجد النحويين يتمسكون بأن عامل النصب في الفعل المضارع في بعض المسائل هو أنْ مضمرة عوض عنها بحرف آخر، ومن أمثلة ذلك: قوله تعالى: ﴿ قَالَ لَهُم مُّوسَىٰ وَيْلَكُمْ لَا تَفْتَرُوا عَلَى اللَّهِ كَذِبًا فَيُسْحِتَكُم بِعَذَابٍ ۖ وَقَدْ خَابَ مَنِ افْتَرَىٰ ﴾.[١٤٤] فالفعل (يسحتَ) منصوب بأن مضمرة عوض عنها بالفاء.[١٤٥] ومنه قولهم: "لا يسعني شيء ويعجزَ عنك".[١٤٦] فالفعل (يعجزَ) منصوب بأن مضمرة عوض عنها بالواو. ومنه قول امرئ القيس:[١٤٧]

فقلت له لا تبك عينك إنّما نحاول ملكاً أو نموتَ فنعذرا

حيث نصب (نموتَ) بأن مضمرة عوض عنها بأو.

١٤)- الأصل أن الساكنين لا يلتقيان، واستصحابًا لأصل هذه القاعدة نجد النحويين يجيزون حذف أحد الساكنين إذا كانا في كلمة واحدة، أو يغيرون حركة أحدهما إلى الكسرة إذا كانا في كلمتين متجاورتين، ومن شواهد ذلك: قول الأضبط بن قريع:[١٤٨]

لا تُهن الفقيرَ عَلَّكَ أَنْ تَرْكَعَ يَوماً والدَّهْرُ قد رَفَعَهْ

الأصل (لا تهنْ) فالتقت النون الساكنة مع ألف الوصل في كلمة (الفقير)، فحذفت نون التوكيد الخفيفة في (لا تهنْ). ومنه قول الأعشى:[١٤٩]

فإياك والميتات لا تقربنّها ولا تعبد الشيطان والله فاعبدا

حيث حرك آخر الفعل المضارع (تعبدْ) المجزوم بالسكون بالكسر تخلصا من التقاء الساكنين.

١٥)- الأصل في عوامل الأفعال أن تعمل مظهرة فإذا أضمرت ضعفت عن العمل، واستصحابًا لأصل هذه القاعدة يمكن تفسير رفع الفعل (أدركُ) في قول الشاعر:[١٥٠]

لأستسلهنَّ الصّعبَ أوْ أُدركُ المنى فما انقادتِ الآمالُ إلاّ لصابرِ

وللبيت رواية أخرى بنصب (أدركَ) بأنْ مضمرة عوض عنها بأو.

١٦)- الأصل ألا يعمل في المعمول إلا عامل واحد، واستصحابًا لأصل هذه القاعدة نجد البصريين يردون مذهب الكوفيين القائل بأن حرف الشرط وفعل الشرط يعملان في الجواب.[١٥١]

١٧)- الأصل في لو الشرطية ألا يليها إلا فعل ماضٍ، فإن وليها فعل مضارع فإنها تقلب معناه إلى المضي استصحابًا لأصل قاعدتها، ومن ذلك فسر النحويون قول كثير عزة:[١٥٢]

رهبـــان مـــدين والـــذين عهـــدتهم يبكـــون مـــن حـــذر العـــذاب قعـــودا
لـــو يســـمعون كمـــا سمعـــت كلامهـــا خـــــروا لعـــــزة ركعـــــا وســـــجودا

والتقدير: لو سمعوا كما سمعت كلامها.

١٨)- الأصل في الاسم التذكير، والتأنيث فرع عليه، ولكون التذكير هو الأصل استغنى الاسم المذكر عن علامة تدل على التذكير، ولكون المؤنث فرع افتقر إلى علامة لفظية أو معنوية تدل على التأنيث، ومن هذه العلامات تاء التأنيث، وألف التأنيث المقصورة والممدودة.

واستصحابًا للأصل في الاسم نجد عددًا من الأسماء التي وردت مؤنثة دون أن تشتمل على علامة تأنيث لفظية أو معنوية، من ذلك: (يدّ، وكتف، وعضد، وعين، ورجل، ورأس، وبطن، وأذن، وساعد) من أعضاء البدن، (وطريق، وسبيل، وحرب، وشمس، وأرض) والدليل على تأنيث هذه الكلمات رغم عدم اشتمالها على علامة تأنيث هو ورود الأمثلة بتأنيث الفعل معها، وكذلك عود الضمير المؤنث إليها، أو وصفها بمؤنث، أو برد تاء التأنيث إليه عند تصغيرها. نحو قولنا: العين كحلتها، والكتف شويتها، والشمس أشرقت، وأكلت كتفاً مشوية، وكتيفة، وأذينة، ويدية. ولكون التذكير هو الأصل غلب على التأنيث كما في قوله تعالى: ﴿ وَسَخَّرَ لَكُمُ ٱلشَّمۡسَ وَٱلۡقَمَرَ دَآئِبَيۡنِۖ وَسَخَّرَ لَكُمُ ٱلَّيۡلَ وَٱلنَّهَارَ ﴾،[١٥٣] حيث غلب التذكير على التأنيث فالشمس مؤنث والقمر مذكر، والدليل على ذلك تذكير (دائبين). وأمثلة هذا التغليب في القرآن الكريم كثيرة.

ثالثا: الاستصحاب ودوره في توجيه بعض القراءات القرآنية

مما ينبغي لفت النظر إليه أن الاستصحاب يمكن الاستعانة به في توجيه عدد كثير من القراءات القرآنية، دون الحاجة إلى الإغراق في التأويل والتقدير، ولعل أول من استعان بهذا الدليل في توجيه القراءات القرآنية هو أبو البركات الأنباري (ت ٥٧٧هـ) في أكثر من مؤلف من مؤلفاته، منها: "لمع الأدلة"، و"الإغراب في جدل الإعراب"، و"أسرار العربية"، و"البيان في غريب إعراب القرآن"، وأخص بالذكر السفر الأخير، "حيث يوجه القراءات القرآنية عن طريق القول بأنها الأصل، ومن ثم فلا تحتاج هذه القراءة إلى تعليل أو تأويل؛ لأنها جاءت على الأصل، ومن تمسك بالأصل خرج من عهدة المطالبة بالدليل".[١٥٤] ومن القراءات القرآنية التي يمكن توجيهها بناءً على هذا الدليل وكما ذهب الأنباري ما يأتي:

١- قراءة ابن كثير: (فيهي) بإشباع الهاء في قوله تعالى: ﴿ ذَٰلِكَ ٱلْكِتَٰبُ لَا رَيْبَ ۛ فِيهِ ۛ هُدًى لِّلْمُتَّقِينَ ﴾.[١٥٥]

٢- قراءة من قرأ بتحقيق الهمزتين في قوله تعالى: ﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ سَوَآءٌ عَلَيْهِمْ ءَأَنذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ ﴾.[١٥٦]

٣- قراءة من قرأ بكسر الواو في (اشترو) في قوله تعالى: ﴿ أُو۟لَٰٓئِكَ ٱلَّذِينَ ٱشْتَرَوُا۟ ٱلضَّلَٰلَةَ بِٱلْهُدَىٰ فَمَا رَبِحَت تِّجَٰرَتُهُمْ وَمَا كَانُوا۟ مُهْتَدِينَ ﴾.[١٥٧] لأن الأصل في البناء أن يكون بالسكون، والأصل في تحريك الساكن أن يكون بالكسر. ومنه قوله تعالى: ﴿ إِنَّمَا حَرَّمَ عَلَيْكُمُ ٱلْمَيْتَةَ وَٱلدَّمَ وَلَحْمَ ٱلْخِنزِيرِ وَمَآ أُهِلَّ بِهِۦ لِغَيْرِ ٱللَّهِ ۖ فَمَنِ ٱضْطُرَّ غَيْرَ بَاغٍ وَلَا عَادٍ فَلَآ إِثْمَ عَلَيْهِ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ غَفُورٌ رَّحِيمٌ ﴾.[١٥٨]

٤- ما نقله الفراء في معانيه من قراءة عبد الله بن مسعود وأبي جعفر المدني لقوله تعالى: ﴿ وَإِذَا ٱلرُّسُلُ أُقِّتَتْ ﴾.[١٥٩] فقد قرأ عبد الله بن مسعود أقتت بالواو (وُقِّتَتْ)، وقرأ أبو جعفر المدني: بالواو والتخفيف (وُقِتَتْ).[١٦٠]

٥- قراءة أبي عمرو بن العلاء لقوله تعالى: ﴿ فَعَقَرُوا۟ ٱلنَّاقَةَ وَعَتَوْا۟ عَنْ أَمْرِ رَبِّهِمْ وَقَالُوا۟ يَٰصَٰلِحُ ٱئْتِنَا بِمَا تَعِدُنَآ إِن كُنتَ مِنَ ٱلْمُرْسَلِينَ ﴾،[١٦١] حيث قرأ (يا صالح إيتنا) بتصحيح الياء بعد ضمة الحاء.[١٦٢]

٦- قراءة من قرأ بكسر الميم في المضاف إلى ياء المتكلم المحذوفة في قوله تعالى: ﴿ قَالَ يَبْنَؤُمَّ لَا تَأْخُذْ بِلِحْيَتِي وَلَا بِرَأْسِيٓ ﴾.[١٦٣] ومثله قوله تعالى: ﴿ قَالَ ٱبْنَ أُمَّ إِنَّ ٱلْقَوْمَ ٱسْتَضْعَفُونِي وَكَادُواْ يَقْتُلُونَنِي ﴾.[١٦٤] حيث قرأ: ابن أمِّ، والأصل أمِّي فاكتفي بالكسرة عن الياء.

٧- قراءة من قرأ بإثبات الياء في قوله تعالى: ﴿ فَلَا تَسْـَٔلْنِ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِۦ عِلْمٌۖ إِنِّيٓ أَعِظُكَ أَن تَكُونَ مِنَ ٱلْجَٰهِلِينَ ﴾،[١٦٥] حيث قرأ: (فلا تسألني). استصحابًا للأصل.

٨- قراءة أبي عمرو بن العلاء لقوله تعالى: ﴿ إِنَّ ٱللَّهَ يَأْمُرُكُمْ أَن تَذْبَحُواْ بَقَرَةً ﴾،[١٦٦] حيث قرأ بسكون الراء في يأمْرُكم استصحابًا للأصل في الأفعال وهو البناء.

٩- استصحاب الأصل في فك الإدغام كما في الآيات الآتية:

قوله تعالى: ﴿ وَمَن يَرْتَدِدْ مِنكُمْ عَن دِينِهِۦ فَيَمُتْ وَهُوَ كَافِرٌ فَأُوْلَٰٓئِكَ حَبِطَتْ أَعْمَٰلُهُمْ فِي ٱلدُّنْيَا وَٱلْأٓخِرَةِ ﴾،[١٦٧] وقوله: ﴿ وَلْيُمْلِلِ ٱلَّذِي عَلَيْهِ ٱلْحَقُّ وَلْيَتَّقِ ٱللَّهَ رَبَّهُۥ ﴾،[١٦٨] وقوله: ﴿ قُلْ إِن كُنتُمْ تُحِبُّونَ ٱللَّهَ فَٱتَّبِعُونِي يُحْبِبْكُمُ ٱللَّهُ وَيَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْۗ وَٱللَّهُ غَفُورٌ رَّحِيمٌ ﴾.[١٦٩] وقد سبق التمثيل بعدد كثير من الآيات من هذا القبيل.

١٠- استصحاب الأصل في بناء اللفظ المنتقل عن أصل استعماله إلى أصل آخر كما في قوله تعالى: ﴿ ٱسْتَحْوَذَ عَلَيْهِمُ ٱلشَّيْطَٰنُ فَأَنسَىٰهُمْ ذِكْرَ ٱللَّهِ ﴾.[١٧٠] فقد ذكر النحويون أن استحوذ أصل متروك. والمستعمل منه استحاذ. والمتتبع لآيات القرآن الكريم يجد أمثلة أخرى عديدة جاءت مستصحبة للأصل سواء في أصل الوضع أو البناء كما مثلنا أو في أصل الجملة أو في أصل القاعدة.

خاتمة:

من خلال التتبع للشواهد التي فسرت في ضوء دليل الاستصحاب في كتب النحويين والتي ذكر كثير منها في ثنايا هذا البحث يمكن استخلاص النتائج الآتية:

١. ظهر تأثير علم أصول الفقه في علم أصول النحو جليًّا في بناء الأصول النحوية على غرار الأصول الفقهية.

٢. دليل الاستصحاب من الأدلة المعتبرة عند الفقهاء وعند النحويين على حدٍّ سواء، مع اتفاقهم في القول بضعفه، وأنه لا يؤخذ به إلا حيث لا دليل.

٣. استخدام النحويين لدليل الاستصحاب دليل على اعترافهم به وعدم إنكارهم له، حتى وإن لم يصرحوا بذكره.

٤. هناك علاقة وثيقة بين دليل الاستصحاب وقضية الأصالة والفرعية.

٥. عبَّر النحويون عن دليل الاستصحاب باستخدام مصطلحات مثل: استصحاب الحال، واستصحاب الأصل، ومراجعة الأصول.

٦. الاعتراف بدليل الاستصحاب وإنكاره، وكذا الاعتراف بقضية الأصل والفرع كانا المعول الأساس في اختلاف النحويين حول بعض المسائل التي كثر الخلاف حولها.

٧. استطاع النحويون من خلال دليل الاستصحاب تفسير كثير من الشواهد التي جاءت مخالفة لقياس القواعد الكلية التي صاغوها.

٨. تواتر الشواهد والأدلة التي تؤكد على أهمية استخدام دليل الاستصحاب في تفسير كثير من المسائل الخلافية بين النحويين.

٩. يمكن من خلال دليل الاستصحاب توجيه عدد كبير من القراءات القرآنية التي جاءت مخالفة لقياس القواعد النحوية.

١٠. اختلاف تأويل الشواهد النحوية باختلاف النظر في إعمال دليل الاستصحاب وعدم إعماله.

هوامش البحث:

[١] في بحثه بعنوان: " استصحاب الحال بين أصول الفقه وأصول النحو"، نشر بمجلة جامعة أم القرى لعلوم الشريعة واللغة العربية وآدابها، الجزء (١٨)، العدد (٣٦)، ربيع الأول ١٤٢٧هـ.

[٢] في بحثه بعنوان: "استصحاب الحال بين أصول الفقه وأصول النحو"، **مجلة جامعة أم القرى لعلوم الشريعة واللغة العربية وآدابها**، الجزء (١٨)، العدد (٣٦)، ربيع الأول ١٤٢٧هـ.

[٣] ابن منظور، جمال الدين أبو الفضل محمد بن مكرم بن منظور المصري، **لسان العرب**، (بيروت: دار صادر، د.ت)، ج١، ص٥١٩-٥٢١؛ الفيروزآبادي، مجد الدين محمد بن يعقوب، **القاموس المحيط**، ط١، ترتيب: الزاوي، (بيروت: الرسالة ، ١٩٥٩م)، ج٢، ص٧٧٢؛ ومجمع اللغة العربية **المعجم الوسيط**، (القاهرة: مكتبة الشروق الدولية، ٢٠٠٤م)، ج١، ص٥٠٧.

[٤] ابن قيم الجوزية، محمد بن أبي بكر بن أيوب، **إعلام الموقعين عن رب العالمين**، دراسة وتحقيق: طه عبد الرؤوف سعد، (القاهرة: مكتبة الكليات الأزهرية، ١٩٦٨م)، ج١، ص٤٦٣.

[٥] السابق نفسه، ج١، ص٤٦٣.

[٦] السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر، **الأشباه والنظائر في الفروع**، (القاهرة: المكتبة التجارية، د.ت)، ص١٥٧.

[٧] السابق نفسه، ص١٥٧.

[٨] الشوكاني، محمد بن علي بن محمد بن عبد الله الصنعاني، **إرشاد الفحول**، (مصر: مكتبة الحلبي، د.ت)، ص٢٨٠؛ وانظر: حسب الله، علي، **أصول التشريع الإسلامي**، ط٣، (القاهرة: دار المعارف، ١٩٦٤م)، ص١٦٨.

[٩] حسب الله، **أصول التشريع الإسلامي**، ص١٦٨.

[١٠] سورة البقرة، الآية ٢٩.

[١١] حسب الله، **أصول التشريع الإسلامي**، ص١٦٨، ١٦٩.

[١٢] أبو زهرة، محمد، **أصول الفقه**، (القاهرة: دار الفكر العربي، د.ت)، ص٢٧٦.

[١٣] السابق نفسه، ص٢٧٦.

[١٤] جمع بضع، والبضع هو الفرج، وقيل الجماع، انظر: ابن منظور، **لسان العرب**، مادة (بضع)، والزبيدي، السيد مرتضى بن محمد بن بن تاج، **تاج العروس**، تحقيق: علي شيري (بيروت: دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع،١٩٩٤م)، مادة (بضع).

[١٥] أبو زهرة، **أصول الفقه**، ص٢٧٦.

[١٦] الشوكاني، **إرشاد الفحول**، ص٢٨٠؛ وأبو زهرة، **أصول الفقه**، ص٢٧٧.

[١٧] أبو زهرة، **أصول الفقه**، ص٢٨٣، ٢٨٤.

[١٨] الحديثي، خديجة، **الشاهد في أصول النحو في كتاب سيبويه**، (مطبوعات جامعة الكويت، ١٩٧٤م)، ص٤٥٣.

[١٩] ابن جني، أبو الفتح عثمان بن جني، **الخصائص**، تحقيق: محمد علي النجار، (الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٨٦م)، ج٢، ص٤٥٩.

[٢٠] الأنباري، أبو البركات عبد الرحمن كمال الدين بن محمد الأنباري، **الإغراب في جدل الإعراب**، تحقيق: سعيد الأفغاني، (مطبعة الجامعة السورية، ١٩٥٧م)، ص٤٦.

[٢١] انظر: الأنباري، أبو البركات عبد الرحمن كمال الدين بن محمد الأنباري، **لمع الأدلة في أصول النحو**، تحقيق سعيد الأفغاني، (مطبعة الجامعة السورية، ١٩٥٧م)، ص١٤١؛ والأنباري، **الإغراب في جدل الإعراب**، ص٤٦؛ والأنباري، أبو البركات عبد الرحمن كمال الدين بن محمد الأنباري، **البيان في إعراب غريب القرآن**، تحقيق: طه عبد الحميد طه، (الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٨٦م)؛ والأنباري، أبو البركات عبد الرحمن كمال الدين بن محمد الأنباري، **الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين الكوفيين والبصريين**، ط١، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، (القاهرة: مطبعة الاستقامة، ١٩٤٥م).

[٢٢] السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر، **الاقتراح في علم أصول النحو**، ط١، تحقيق: أحمد محمد قاسم، (القاهرة: مطبعة السعادة، ١٩٧٦م)، ص١٧٢.

[٢٣] انظر على سبيل المثال: الحديثي، **الشاهد في أصول النحو في كتاب سيبويه**؛ والعمراوي، محمد عبد الفتاح، **أصول النحو في معاني القرآن للفراء**، رسالة ماجستير، كلية دار العلوم، جامعة القاهرة، ١٩٩٢م؛ وحسين، محمد إبراهيم محمد، **أصول النحو في الخصائص لابن جني**، رسالة ماجستير، كلية دار العلوم، جامعة القاهرة، ١٩٩٤م؛ وموسى، محمد سالم صالح، **الأصول النحوية عند الأنباري**، رسالة ماجستير، كلية دار العلوم، جامعة القاهرة، ١٩٩٤م.

[٢٤] انظر: عيد، محمد، **أصول النحو العربي في نظر النحاة ورأي ابن مضاء و ضوء علم اللغة الحديث**، (القاهرة: عالم الكتب للطباعة والنشر والتوزيع، ١٩٧٨).

[٢٥] انظر: السابق نفسه، ص١١٤ وما بعدها.

[٢٦] انظر: السابق نفسه.

[٢٧] انظر: خليل، "استصحاب الحال بين أصول الفقه وأصول النحو"، ص٣٣٢-٣٦٢.

[٢٨] أبو زهرة، **أصول الفقه**، ص٢٧٧.

[٢٩] الأنباري، **الإغراب في جدل الإعراب**، ص٤٥.

[٣٠] حسان، تمام، **الأصول: دراسة ابستمولوجية لأصول الفكر اللغوي العربي**، (الدار البيضاء: دار الثقافة، ١٩٨١م)، ص١٢٢.

[٣١] حسين، **أصول النحو في الخصائص لابن جني**، ص١١.

[٣٢] السابق نفسه، ص١١.

[٣٣] السابق نفسه، ص٢٠.

[٣٤] الأنباري، **لمع الأدلة**، ص١٤١، ١٤٢.

[٣٥] الأنباري، **الإغراب في جدل الإعراب**، ص٦٧-٦٨.

[٣٦] السيوطي، **الاقتراح في علم أصول النحو**، ص١٧٣ بتصرف.

[٣٧] الأنباري، **لمع الأدلة**، ص١٤١.

[٣٨] السابق نفسه، ص١٤٢.

[٣٩] ابن جني، **الخصائص**، ج٢، ص٤٥٩.

[٤٠] انظر: ذو الرمة، غيلان بن عقبة العدوي، ديوان ذي الرمة، حققه وقدم له وعلق عليه: عبد القدوس أبو صالح، (مؤسسة الإيمان للنشر والتوزيع والطباعة، ط١، ١٩٨٢م)؛ وابن جني، **الخصائص**، ج٢، ص٤٦٠؛ وابن منظور، **لسان العرب**، مادة (أ و ا)، ويروى: "مثل قرى الشمس..." إلخ.

[٤١] انظر: ابن جني، **الخصائص**، ج٢، ص٤٦٢؛ والبغدادي، عبد القادر بن عمر، **خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب**، (القاهرة: مكتبة الخانجي، ط٤، ١٩٩٧م)، ج٤، ص٢٩٧؛ وابن عقيل، بهاء الدين عبدالله بن عقيل الهمداني المصري، **شرح ألفية ابن مالك**، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، (القاهرة: دار الفكر، د.ت)، ج١، ص٣٢٠.

[٤٢] انظر: سيبويه، أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر، **الكتاب**، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، (دار القلم ١٩٦٦م)، ج١، ص١١٩؛ وابن جني، **الخصائص**، ج٢، ص٤٦٢؛ وابن هشام، جمال الدين أبو محمد عبدالله بن يوسف، **مغني اللبيب عن كتب الأعاريب**، ط١، (بيروت: دار الكتاب اللبناني، د.ت)، ج١، ص٢٣؛ وابن منظور، **لسان العرب**، مادة (ق د د).

[٤٣] سورة البقرة، الآية ٦٠.

[٤٤] ابن جني، **الخصائص**، ج٢، ص٤٦٢.

[٤٥] سورة البقرة، الآية ٢٥٩.

[٤٦] الأنباري، **الإنصاف في مسائل الخلاف**، ج٢، ص٢٨٢.

[٤٧] سورة الصَّافات، الآية ١٤٧.

[٤٨] ابن جني، **الخصائص**، ج٢، ص٤٦٢.

[٤٩] سورة الإنسان، الآية ١.

[٥٠] سورة الإنسان، الآية ١.

[٥١] ابن جني، **الخصائص**، ج٢، ص٤٦٤.

[٥٢] سورة المؤمنون، الآية ١.

[٥٣] سورة الأحزاب، الآية ١٨.

[٥٤] سورة الجاثية، الآية ٢٤؛ وانظر: الأنباري، **الإنصاف في مسائل الخلاف**، مسألة "الواو".

[٥٥] سورة الأعلى، الآيات: ١– ٥.

[٥٦] سورة المؤمنون، الآيات: ١٢– ١٣.

[٥٧] ابن جني: **الخصائص**، ج٢، ص١٦١؛ وانظر: سيبويه، **الكتاب**، ج١، ص٥؛ والمبرد، أبو العباس محمد بن يزيد، **المقتضب**، ط١، (القاهرة: وزارة الأوقاف المجلس الأعلى للشئون الإسلامية لجنة إحياء التراث الإسلامي، ١٩٩٤م)، ج١، ص٣٠، ٥٧، ٢٠٩؛ وابن منظور، **لسان العرب**، مادة (ضنن).

[٥٨] السابق نفسه، ج١، ص٣٥٩؛ وانظر: سيبويه، **الكتاب**، ج١، ص٢٩.

[٥٩] انظر: ابن منظور، **لسان العرب**، مادة (لحح)، ومادة (ألل).

[٦٠] ابن منظور، **لسان العرب**، مادة (و د د).

[٦١] الأندلسي، أبو حيان محمد بن يوسف بن حيان، **ارتشاف الضرب من لسان العرب**، ط١، تحقيق: محمد أحمد النماس، (القاهرة: مطبعة المدني، ١٩٨٩م)، ج٣، ص٢٧٠.

[٦٢] سورة البقرة، الآية ٢٨٢.

[٦٣] سورة آل عمران، الآية ٣١.

[٦٤] سورة آل عمران، الآية ١٢٥.

[٦٥] سورة آل عمران، الآية ١٤٠.

[٦٦] سورة مريم، الآية ٧٥.

[٦٧] سورة الحج، الآية ١٥.

[٦٨] سورة غافر، الآية ٤.

[٦٩] سورة لقمان، الآية ١٩.

[٧٠] سورة النساء، الآية ١١٥.

[٧١] سورة الأنفال، الآية ١٣.

[٧٢] سورة الطور، الآية ٢٢.

[٧٣] سورة نوح، الآية ١٢.

[٧٤] سورة المدثر، الآية ٦.

[٧٥] ابن جني، **الخصائص**، ج١، ص٣٦١.

[٧٦] السابق نفسه، ج١، ص٣٦٢.

[٧٧] السابق نفسه، ج١، ص٣٦٢.

[٧٨] السابق نفسه، ج١، ص٣٦٣.

[٧٩] الزمخشري، جار الله محمود بن عمر، **شرح الفصيح**، تحقيق: إبراهيم بن عبد الله بن جمهور الغامدي، (جامعة أم القرى، معهد إحياء التراث الإسلامي، ١٩٩٧م)، ج٢، ص٣٥٩.

[٨٠] سيبويه، **الكتاب**، ج١، ص٣١.

[٨١] ابن جني، **الخصائص**، ج١، ص٧٥.

[٨٢] السابق نفسه، ج١، ص٧٥.

[٨٣] سورة الكهف، الآية ٩٧.

[٨٤] ابن جني، **الخصائص**، ج١، ص٧٦.

[٨٥] السابق نفسه، ج١، ص٧٧-٧٨.

[٨٦] السابق نفسه، ج١، ص٧٧.

[٨٧] السابق نفسه، ج١، ص٧٨.

[٨٨] سورة طه، الآية ٦١.

[٨٩] ابن جني، **الخصائص**، ج١، ص٣٦٤؛ وانظر: سيبويه، **الكتاب**، ج١، ص١٨٦؛ والمبرد، **المقتضب**، ج١، ص٦٧؛ والزمخشري، أبو القاسم محمود بن عمرو بن أحمد جار الله، **المفصل في صناعة الإعراب**، ط١، (بيروت: مكتبة الهلال، ١٩٩٣م)، ج١، ص٤٦.

[٩٠] ابن جني، **الخصائص**، ج١، ص٧٨.

[٩١] السابق نفسه، ج١، ص٧٩.

[٩٢] السابق نفسه، ج١، ص٧٩.

[٩٣] السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر، **المزهر في علوم اللغة**، ط٣، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم وآخرون، (القاهرة: دار التراث، د.ت)، ج١، ص٢٣١.

[٩٤] ابن عقيل، **شرح ألفية ابن مالك**، ج٢، ص٤٩٨؛ تكملة الشيخ محمد محي الدين عبد الحميد في تصريف الأفعال.

[٩٥] سورة المجادلة، الآية ١٩.

[٩٦] سورة المرسلات، الآية ١١.

[٩٧] الأنصاري، أحمد مكي الأنصاري، **أبو زكريا الفراء ومذهبه في النحو واللغة**، (القاهرة: المجلس الأعلى لرعاية الفنون والآداب والعلوم الاجتماعية، ١٩٦٤م)، ص٤٦٦.

[٩٨] ابن عقيل، **شرح ألفية ابن مالك**، ج١، ص٢١١.

[٩٩] السابق نفسه، ج١، ص٣٤٢؛ وسيبويه، **الكتاب**، ج١، ص١٥١؛ وابن هشام، **مغني اللبيب**، ج١، ص٢٢٥؛ وابن منظور، **لسان العرب**، مادة (حيس).

[١٠٠] سورة ص، الآية ٣٩.

[١٠١] سورة الواقعة، الآية ٧٦.

[١٠٢] ابن عقيل، **شرح ألفية ابن مالك**، ج١، ص٢٦٥؛ والزمخشري، **المفصل**، ج١، ص١٢؛ وابن منظور، **لسان العرب**، مادة (ح ب ب)، ويروى: "بالعراق" بدلا من "الفراق".

[١٠٣] ابن عقيل، **شرح ألفية ابن مالك**، ج١، ص٢٦٦، وابن هشام، **مغني اللبيب**، ج١، ص١٧٤.

[١٠٤] ابن عقيل، **شرح ألفية ابن مالك**، ج٢، ص١٨٢، وابن هشام، **مغني اللبيب**، ج١، ص٢٣.

[١٠٥] ابن عقيل، **شرح ألفية ابن مالك**، ج٢، ص٨٨؛ والزمخشري، جار الله أبو القاسم محمود بن عمرو بن أحمد الخوارزمي، **أساس البلاغة**، (القاهرة: دار الكتب المصرية، ١٩٧٩م)، مادة (ي ب ب)؛ والفراهيدي، الخليل بن أحمد، **العين**، تحقيق: الدكتور مهدي المخزومي وإبراهيم السامرائي (دار الرشيد، ١٩٨٠م)، ج٤، ص١٠١؛ والزبيدي، **تاج العروس**، فصل الواو، وروي "ليفلقها" بدلا من ي"وهنها"، وروي "ليقلعها".

[١٠٦] الفراهيدي، **العين**، ج١، ص٣٤٤؛ وابن سيده، أبو الحسن علي، **المحكم والمحيط الأعظم في اللغة**، (دار الكتب العلمية، ٢٠٠٠)، مادة: (ف و ه)؛ وابن منظور، **لسان العرب**، مادة (ف و ه).

[١٠٧] سورة البقرة، الآية ١٢٤.

[١٠٨] ابن عقيل، **شرح ألفية ابن مالك**، ج١، ص١٨؛ والزبيدي، **تاج العروس**، مادة: (أ ز ف).

[١٠٩] ابن عقيل، **شرح ألفية ابن مالك**، ج٢، ص٣٠؛ وسيبويه، **الكتاب**، ج١، ص٣٨٥؛ وابن جني، **الخصائص**، ج١، ص١٧٦، ١٨٣؛ وابن هشام، **مغني اللبيب**، ج١، ص١٣٥؛ وابن منظور، **لسان العرب**، مادة (ع م ق).

[١١٠] امرؤ القيس،**ديوان امرئ القيس**، تحقيق : محمد أبو الفضل إبراهيم، ط٥، (دار المعار، د. ت)؛ والثعالبي، أبو منصور، **فقه اللغة وسر العربية**، حققه ورتبه ووضع فهارسه: مصطفى السقا (القاهرة: مطبعة مصطفى البابي الحلبي، ط٣، د. ت) ، ج١، ص٩٦؛ وابن هشام، **مغني اللبيب**، ج١، ص١٣٥.

[١١١] ابن عقيل، **شرح ألفية ابن مالك**، ج٢، ص١٨٩؛ وانظر: ابن هشام، **مغني اللبيب**، ج١، ص١٣٣؛ وابن منظور، **لسان العرب**، مادة (ز ج ج)؛ وابن سيده، **المحكم**، مادة (ج د د)، ويروى "خرجن" بدلا من "برزن".

[١١٢] السابق نفسه، ج١، ص٥٠٤.

[١١٣] ابن جني، **الخصائص**، ج١، ص٣٦٥.

[١١٤] ابن عقيل، **شرح ألفية ابن مالك**، ج١، ص٣١٢؛ وابن جني، **الخصائص**، ج١، ص٩١، ١٨٨، ويروى:

مروا عجالاً وقالوا: كيف صاحبكم! قال الذي سألوا: أمسى لجهودا

[١١٥] ابن عقيل، **شرح ألفية ابن مالك**، ج١، ص٣١٣؛ وانظر: ابن هشام، **مغني اللبيب**، ج١، ص٨٦؛ وابن منظور، **لسان العرب**، مادة (شهرب).

[١١٦] انظر: حسان، **الأصول**، ص١٣١.

[١١٧] الأنباري: **لمع الأدلة**: ١٤١.

[١١٨] ابن عقيل، **شرح ألفية ابن مالك**، ج١، ص٢٦-٢٨.

[١١٩] الأنباري، **لمع الأدلة**، ص١٤٢، والأنباري، **الإغراب في جدل الأعراب**، ص٤٦.

[١٢٠] سورة إبراهيم، الآية ١٢.

[١٢١] سورة الأعراف، الآية ٢٠٠.

[١٢٢] سورة الأنفال، الآية ٢٥.

[١٢٣] سورة الأنفال، الآية ٥٨.

[١٢٤] سورة يوسف، الآية ٣٢.

[١٢٥] سورة إبراهيم، الآية ٤٢.

[١٢٦] سورة مريم، الآية ٢٦.

[١٢٧] سورة الطلاق، الآية ٤.

[١٢٨] سورة العلق، الآية ١٥.

[١٢٩] سورة البقرة، الآية ٦٧.

[١٣٠] أنيس، إبراهيم، "حركات الإعراب"، **مجلة مجمع اللغة العربية بالقاهرة**، سنة ١٩٥٨م، ج١٠، ص٥٦.

[١٣١] سيبويه، **الكتاب**، ج١، ص٣٨٤؛ وابن جني، **الخصائص**، ج١، ص٢٠٣؛ وابن منظور، **لسان العرب**، مادة (ح ق ب)؛ والسيوطي، **المزهر**، ج١، ص٩٩.

[١٣٢] السابق نفسه، ج١، ص١٨٦؛ وابن منظور، **لسان العرب**، مادة (أ ذ ى).

[١٣٣] ابن هشام، **مغني اللبيب**، ج١، ص١٠.

[١٣٤] أنيس، "حركات الإعراب"، ج١٠، ص٥٦.

[١٣٥] ابن عقيل، **شرح ألفية ابن مالك**، ج١، ص٣٧.

[١٣٦] ابن هشام، **مغني اللبيب**، ج١، ص١٣.

[١٣٧] ابن عقيل، **شرح ألفية ابن مالك**، ج٢، ص٢٥٥؛ وانظر: المبرد، **المقتضب**، ج١، ص٢٠٧؛ وابن منظور، **لسان العرب**، مادة (س ر ل).

[١٣٨] جرير، ابن عطية الخطفي، **ديوان جرير**، (بيروت: دار بيروت للطباعة والنشر، ١٩٨٦م)؛ وسيبويه، **الكتاب**، ج١، ص٢٨٨؛ وابن جني، **الخصائص**، ج١، ص٣٢٣؛ وابن منظور، **لسان العرب**، مادة (دعد).

[١٣٩] ابن عقيل، **شرح ألفية ابن مالك**، ج٢، ص٢٦٤؛ وانظر: ابن هشام، **مغني اللبيب**، ج١، ص١٢٨؛ وابن منظور، **لسان العرب**، مادة (ع ن ز)؛ وابن سيده، **المحكم**، مادة (ن ز ع).

[١٤٠] ابن عقيل، **شرح ألفية ابن مالك**، ج٢، ص٣٠؛ والزمخشري، **أساس البلاغة**، مادة (ب ص ر).

[١٤١] سورة الإنسان، الآية ٤.

[١٤٢] ابن عقيل، **شرح ألفية ابن مالك**، ج١، ص٣٣٦.

[١٤٣] السابق نفسه،ج١، ص٤١٠.

[١٤٤] سورة طه، الآية ٦١.

[١٤٥] ابن جني، **الخصائص**، ج١، ص٣٦٤.

[١٤٦] السابق نفسه، ج١، ص٣٦٤.

[١٤٧] السابق نفسه، ج١، ص٣٦٤؛ وانظر: سيبويه، **الكتاب**، ج١، ص١٨٦؛ والمبرد، **المقتضب**، ج١، ص٦٧، والزمخشري، **المفصل**، ج١، ص٤٦.

[١٤٨] ابن عقيل، **شرح ألفية ابن مالك**، ج٢، ص٢٤٧؛ والزمخشري، **أساس البلاغة**، مادة (ر م ث)؛ وابن منظور، **لسان العرب**، مادة (ق ن س).

[١٤٩] ابن عقيل، **شرح ألفية ابن مالك**، ج٢، ص٢٥٥؛ وانظر: سيبويه، **الكتاب**، ج١، ص٢٩٦؛ والزمخشري، **المفصل**، ج١، ص٦٧.

[١٥٠] ابن هشام، **مغني اللبيب**، ج١، ص٢٤.

[١٥١] موسى، **الأصول النحوية عند الأنباري**، ٣٩٥.

[١٥٢] ابن عقيل، **شرح ألفية ابن مالك**، ج٢، ص٣٠٤، ٣٠٥؛ وانظر: ابن جني، **الخصائص**، ج١، ص٧؛ وابن منظور، **لسان العرب**، مادة (ك ل م).

[١٥٣] سورة إبراهيم، الآية ٣٣.

[١٥٤] موسى، **الأصول النحوية عند الأنباري**، ٣٩٩.

[١٥٥] سورة البقرة، الآية ٢.

[١٥٦] سورة البقرة، الآية ٦.

[١٥٧] سورة البقرة، الآية ١٦.

[١٥٨] سورة البقرة، الآية ١٧٣.

[١٥٩] سورة المرسلات، الآية ١١.

[١٦٠] الأنصاري، **أبو زكريا الفراء ومذهبة في النحو واللغة**، ٤٦٦.

[١٦١] سورة الأعراف، الآية ٧٧.

[١٦٢] ابن جني، **الخصائص**، **ج٢**، ص٣٥٢.

[١٦٣] سورة طه، الآية ٩٤.

[١٦٤] سورة الأعراف، الآية ١٥٠.

[١٦٥] سورة هود، الآية ٤٦.

[١٦٦] سورة البقرة، الآية ٦٧.

[١٦٧] سورة البقرة، الآية ٢١٧.

[١٦٨] سورة البقرة، الآية ٢٨٢.

[١٦٩] سورة آل عمران، الآية ٣١.

[١٧٠] سورة المجادلة، الآية ١٩.